

Distr.: General
16 May 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام ٢٠١٤

الدورة التاسعة والستون

البند ٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

البند ٢٢ (أ) من القائمة الأولية*

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٤ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠١٣، حيث طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) وأن يقدم تقريرا عن التدابير المتخذة لكفالة المساءلة المتبادلة. وفي القرار ٦٨/٢٢٤، دُعي الأمين العام أيضا إلى أن يقدم تقريرا عن استمرار التقدم المحرز صوب إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

* A/69/50.

** E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



أولا - مقدمة

١ - إن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) هو بمثابة تجديد وتعزيز للشراكة من أجل التنمية. ويتمحور هذا البرنامج حول ثمانية من مجالات العمل ذات الأولوية التي تهدف إلى التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها هذه البلدان، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وتمكين نصف البلدان من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة (انظر [A/67/88-E/2012/75](#) و Corr.1). ويرتكز تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على عدد من آليات المتابعة والرصد، بما في ذلك هذا التقرير.

٢ - ويتضمن الفرع الثاني من هذا التقرير تقييما لأداء أقل البلدان نموا في الآونة الأخيرة والتوقعات الخاصة بها. أما الفرع الثالث، فيتضمن تحليلا للتقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل اسطنبول. ويتضمن الفرع الرابع لمحة عامة عن التدابير التي تطبقها أقل البلدان نموا والشركاء في التنمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، في مجال النهوض بتنفيذ برنامج العمل. ويضم هذا الفرع أيضا التدابير المتعلقة بالخروج من فئة أقل البلدان نموا والتحول السلس، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويعرض الفرع الخامس الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات فيما يخص النهوض بتنفيذ برنامج العمل.

ثانيا - الأداء في الآونة الأخيرة والتوقعات على المدى القريب

٣ - لقد تواصل خلال عام ٢٠١٣ الانتعاش الاقتصادي المعتدل الذي بدأ في كثير من أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٢. وزاد مجموع الناتج المحلي الإجمالي فيما يخص هذه الفئة بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، وهو ما يشكل زيادة عن نسبة ٤,٣ في المائة التي شوهدت في عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من ظهور مؤشرات على تعزيز هذا الأداء، إلا أنه يظل دون أداء الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، حيث ارتفع مجموع الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٧ في المائة في السنة، وهذا هو الهدف المحدد في برنامج عمل اسطنبول. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هذا الانتعاش موزع بشكل غير متكافئ. فقد تراجع عدد البلدان التي شهدت نموا بنسبة ٧ في المائة في السنة، أو أكثر، من ١٤ بلدا في عام ٢٠١٢ إلى ١١ بلدا في عام ٢٠١٣. وحققت البلدان التي شهدت توسعا اقتصاديا قويا ومستداما مكاسب في مجال الحد من الفقر المدقع وغير ذلك من الأهداف الإنمائية. غير أنه بالنسبة لهذه الفئة

ككل، استمر ارتفاع نسبة الناس الذين يعيشون في فقر، حيث كانت نسبة ٥٠,٨ في المائة تعيش على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢.

٤ - وعموماً، فقد كان الانتعاش الاقتصادي المعتدل في أقل البلدان نمواً نتاج أربع من قصص النمو. أولاً، انتعشت عدة بلدان من أقل البلدان نمواً انتعاشاً قوياً أو معتدلاً بعد أن سجلت مستويات منخفضة أو سلبية من التوسع الاقتصادي في عام ٢٠١٢. وتحسنت اقتصادات مالي وجنوب السودان واليمن في عام ٢٠١٣، فخرجت بذلك من نطاق النمو السلبي أو تسارعت وتيرة نموها بعد فترة من الأداء الباهت. وتزايد النشاط الاقتصادي تدريجياً في مالي، بفضل تحسن الحالة الأمنية واستئناف المساعدة المقدمة من المانحين، الأمر الذي ساهم في ارتفاع الناتج في قطاع الخدمات. وكان أيضاً من العوامل الكامنة وراء ذلك تحسن الأحوال الجوية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في جنوب السودان بشكل مطرد، نظراً إلى انتعاش إنتاج النفط وصادراته، إلى أن اندلع الصراع الأهلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وانتعش النمو أيضاً في اليمن، نظراً إلى النمو القوي الذي شهدته قطاع المواد غير الهيدروكربونية.

٥ - ثانياً، فإن العديد من البلدان التي حققت نتائج جيدة هي أيضاً من بين القلة القليلة التي ظلت تعمل على تحقيق معدل مرتفع للنمو والمحافظة عليه على مدى فترة ممتدة من الزمن. فقد استمرت إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا وسيراليون وكمبوديا وليبيريا وموزامبيق وميانمار في التوسع سريعاً بمعدل مطرد منذ اعتماد برنامج عمل اسطنبول. وارتكز زخم النمو في تلك البلدان على ازدهار النشاط في قطاعي التعدين والتشييد (سيراليون وليبيريا)، وزيادة الإنفاق العام وقوة أنشطة التشييد والخدمات (إثيوبيا وأوغندا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا وموزامبيق وميانمار) وارتفاع النواتج في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات (بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وكمبوديا).

٦ - وفي الطرف المقابل تكمن قصتان أخريان: قصة البلدان التي تشهد استمرار انخفاض النمو الاقتصادي وقصة البلدان التي شهدت نمواً غاية في الاعتدال. فقد نمت العديد من أقل البلدان نمواً بمعدل ٣ إلى ٤ في المائة، وظلت تعاني من بطء وتيرة التوسع، وهو ما يُعزى جزئياً إلى ضيق قواعد الإنتاج والتصدير، وارتفاع تكاليف النقل، وزيادة التعرض للصدمات الطبيعية. وكان لتزايد انعدام الأمن على الصعيدين المحلي والإقليمي و/أو انخفاض الإنتاج الزراعي وطأة شديدة على اقتصادات أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر، مما أدى إلى عرقلة الانتعاش الذي ظهر في عام ٢٠١٢. وتباطأ النمو بشكل

ملحوظ في هذه البلدان، وقد بلغ أحيانا قيما سلبية، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشهدت غينيا الاستوائية أيضا تباطؤا في النمو، حيث استمر انخفاض إنتاج النفط.

٧ - وأسهمت عدة عوامل إضافية في تراجع أداء النمو في هذه البلدان، من بينها انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في الآونة الأخيرة، بما فيها المعونة التجارية، نظرا لبطء الانتعاش الاقتصادي وتصحيح أوضاع المالية العامة في العديد من البلدان المانحة؛ وانخفاض قيمة الصادرات الناجم عن انخفاض أسعار السلع الأساسية؛ والصدمات في مجال العرض من جراء الأحوال الجوية؛ وغير ذلك من التطورات المحلية والإقليمية، بما في ذلك الأحداث السياسية والأمن؛ واستمرار القيود الهيكلية.

٨ - وفيما يتعلق بالتوقعات على المدى القريب، يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا نسبة ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، ويعزى ذلك جزئيا إلى استمرار قوة الاستثمار العام والخاص. ومعظم البلدان التي تشهد ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي باستمرار يرجح أن تواصل هذا النمو في عام ٢٠١٤. وستتمثل إحدى السمات المشتركة في أنماط النمو بين تلك البلدان في نطاق توسعها الاقتصادي. وفي أماكن أخرى، من المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لزيادة إنتاج النفط (تشاد)، وتحسين الأمن على الصعيدين المحلي والإقليمي (مالي والنيجر)، واستئناف الدعم المقدم من الجهات المانحة بالكامل (غينيا)، وتوسيع نطاق السياحة، وزيادة الاستثمار الخاص (فانواتو).

٩ - بيد أن هذا التحسن في التوقعات تشوبه شكوك عديدة. فعلى الصعيد الدولي، يمكن للإلغاء التدريجي للسياسات النقدية التيسيرية واستمرار تصحيح أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة النمو أن يؤديا إلى الحد من التدفقات الخاصة والمساعدة الإنمائية الرسمية الواردة إلى أقل البلدان نموا، مما يعوق الاستثمار والنمو. ومن شأن التباطؤ الكبير في البلدان الرئيسية ذات الأسواق الناشئة أن يقلل من الطلب على السلع الأولية وأن يشكل عبئا على الصادرات. ويمكن لتدهور الوضع الأمني في بعض المناطق أن يقيّد النشاط الاقتصادي في هذه البلدان والبلدان المجاورة لها. وعلى الصعيد القطري، يمكن للتوترات الاجتماعية والسياسية أن تقوض نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل أيضا الصدمات المتصلة بالأحوال الجوية وأثرها على الزراعة البعلية، وما قد يترتب عليها من آثار جانبية في قطاعات أخرى، تهديدا كبيرا. وسيستمر الافتقار إلى البنية التحتية وإلى إمكانية الحصول على الطاقة في عرقلة النشاط الاقتصادي في أقل البلدان نموا.

١٠ - وتبين هذه التهديدات مجتمعة التحدي المتمثل في الحفاظ على مستوى النمو على المدى الطويل. ويتوقف إحراز تقدم مطرد في مجال التنمية البشرية والاجتماعية

إلى حد بعيد على الحفاظ على نمو اقتصادي عال ومستدام. والبلدان القليلة التي أحرزت تقدما هاما في الحد من الفقر المدقع وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى هي البلدان التي شهدت نموا قويا وزيادة القيمة المضافة وتحسين الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الرئيسية في برنامج عمل اسطنبول

١١ - يتطلب التصدي للمعوقات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا ومساعدة هذه البلدان على سلوك طريق النمو والتنمية المستدامين إحراز تقدم كبير في المجالات الثمانية ذات الأولوية من برنامج عمل اسطنبول. ولم يتغير كثيرا الوزن النسبي لمختلف القطاعات الاقتصادية في معظم البلدان مقارنة بمعدلاتها المتوسطة المسجلة خلال العقد، مما يشير إلى أن التقدم المحرز في مجال التحول الهيكلي تقدم محدود. وكما ذكر في التقرير الذي أعده مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تحت عنوان "حالة أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٣: متابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا"، سيتطلب التعجيل بهذه التغييرات استمرار التقدم في بناء القدرات الإنتاجية.

بناء القدرات الإنتاجية

الهيكل الأساسية

١٢ - من بين مختلف مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظلت تكنولوجيا الهاتف المحمول تشهد توسعا أكثر من غيرها في عام ٢٠١٢. وكان نحو خمسة أشخاص من أصل كل عشرة أشخاص في أقل البلدان نموا يشتركون في خدمات الهاتف المحمول/الخلوي في عام ٢٠١٢، مقارنة بأربعة أشخاص فقط من أصل كل عشرة أشخاص في عام ٢٠١١. وتجاوزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وموريتانيا نسبة ١٠٠ في المائة من حيث معدلات الاشتراك لأول مرة في عام ٢٠١٢، بينما سجلت إريتريا والصومال أدنى معدلات للاشتراك في خدمات الهاتف المحمول/الخلوي، لم تتجاوز ٩ في المائة. ومع ذلك، استمرت فجوة كبيرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية حتى في البلدان التي كان أداءها جيدا.

١٣ - وفي المقابل، تزايد معدل استخدام شبكة الإنترنت، إلا أنه ظل منخفضا. ولم تسجل معدلات استخدام الإنترنت تزايد على شخصين لكل عشرة أشخاص سوى في السودان وبوتان وتوفالو. وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في عام ٢٠١٢ نحو شخص واحد فقط لكل ١٠٠ من السكان في إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وتيمور - ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والصومال وغينيا وميانمار والنيجر. وكانت هناك فروق كبيرة

بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وفي العديد من الحالات، تزامن انخفاض معدل استخدام الإنترنت مع كون نوعية الخدمات دون المستوى المطلوب وارتفاع أسعار هذا الخدمات.

١٤ - وتتيح التطورات الجديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما بدء العمل بالشبكات المركزية الوطنية القائمة على استخدام الألياف البصرية وظهور خدمات الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض، فرصا حقيقية لخفض أسعار التجزئة بشكل كبير وزيادة فرص الاستفادة من شبكة الإنترنت. غير أن هذا سيتطلب إدخال تحسينات على الإطار التنظيمي الذي ينظم الهياكل الأساسية للتكنولوجيا. وينبغي أن تقترن هذه التدخلات بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق الموارد والقدرات اللازمة للاستفادة الكاملة من الربط بشبكة الإنترنت، بما في ذلك توفير المعرفة والمهارات وإمكانية الحصول على إمدادات الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها.

١٥ - وأسفرت الجهود الرامية إلى تحسين وصلات السكك الحديدية داخل أقل البلدان نموا وفيما بين البلدان المجاورة عن العديد من مشاريع تحسين الهياكل الأساسية القائمة وتوسيع الشبكات. وهناك حاليا سلسلة من المشاريع قيد التنفيذ للربط بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وميانمار. ويجري التحضير لمشاريع مماثلة للربط بين النيجر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار (وهو بلد العبور الرئيسي بين البلدين الأولين) ولربط رواندا بجمهورية تنزانيا المتحدة، وأخيرا ببوروندي.

١٦ - وعلى الرغم من هذه التطورات، لا يزال لدى العديد من أقل البلدان نموا شبكات غير صالحة من السكك الحديدية، وهو ما يعزى لسنوات من نقص رؤوس الأموال. وتواجه الشبكات التي لا تزال صالحة تحديات، منها الثغرات المؤسسية والتنظيمية، وغياب الوصلات داخل كل وسيلة من وسائل النقل وفيما بينها، وهو ما يعوق جاهزية وصلات السكك الحديدية للعمل.

١٧ - ومن بين المبادرات التي اتخذت مؤخرا لمعالجة سوء حالة الطرق المشاريع الجارية في إثيوبيا وأنغولا وأوغندا ورواندا ونيبال. وقد عادت المبادرات الإقليمية لبناء الطرق السريعة بالفائدة أيضا على العديد من أقل البلدان نموا.

١٨ - ومع ذلك، تفتقر أقل البلدان نموا إلى العديد من ممرات النقل داخلها ووسائل ربطها بالبلدان المجاورة، وبخاصة في أفريقيا. وهناك حاجة إلى إدخال تحسينات متزامنة على الأبعاد المؤسسية التنظيمية للنقل البري التي تعوق حاليا توسع وكفاءة قطاعات النقل والتجارة عبر الحدود.

١٩ - ومن شأن إدخال مزيد من التحسينات على الهياكل الأساسية المادية، وهيكل التكاليف، والأطر المؤسسية والتنظيمية التي تقوم عليها أسواق النقل الجوي وشروط سلامته أن يمكن النقل الجوي من أداء دور رئيسي في توسيع نطاق الربط داخل العديد من أقل البلدان نمواً وفيما بينها. وإن مستوى الحركة الجوية في أقل البلدان نمواً، سواء من حيث تدفقات الركاب أو حجم البضائع، هو حالياً أقل بكثير من نظيره في البلدان النامية الأخرى.

٢٠ - ونتج انخفاض حركة الطيران عن عدد من العوامل، منها على الخصوص ضعف الطلب بسبب انخفاض القوة الشرائية، وارتفاع الأسعار، والمنافسة المحدودة. ومن بين المبادرات الرامية إلى خفض تكلفة خدمات النقل الجوي المرتفعة بشكل استثنائي، هناك شركات النقل المنخفضة التكلفة. ومن الأمثلة على ذلك إطلاق شركة FastJet في الآونة الأخيرة في جمهورية تنزانيا المتحدة. ومن المبادرات الهامة الأخرى، هناك قرار ياموسوكرو الذي يمكن أية شركة نقل يوجد مقرها في أي بلد أفريقي من العمل بين أية مدينتين في أفريقيا. ويجري تنفيذ هذا بشكل متزايد في غرب ووسط أفريقيا.

٢١ - ويبين مؤشر الربط بخطوط النقل البحري، الذي يدل على مدى ارتباط البلدان بشبكات النقل البحري العالمية، بعض التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً في مجال الربط البحري. وتسجل جيبوتي أعلى درجة، إذ حصلت على ١٦,٦ درجة من أصل ١٠٠ في عام ٢٠١٢. وفي حين تواجه البلدان غير الساحلية تحدي النقل البري في البلدان المجاورة بشكل خاص، كثيراً ما تفتقر البلدان الجزرية الصغيرة إلى القوة الاقتصادية للمشاركة في النقل البحري الدولي، وربما تفتقر أيضاً إلى موانئ عميقة المياه. وبالإضافة إلى التحديات الهيكلية المرتبطة بالنقل البحري، تشكل القرصنة البحرية تهديداً متنامياً لحركة الملاحة البحرية، وخصوصاً قبالة سواحل شرق وغرب أفريقيا. وقد سبب تفاقم انعدام الأمن البحري انخفاضاً بنسبة ٧٠ في المائة في حركة الملاحة البحرية في بنن خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١، وذلك جزئياً بسبب الارتفاع الناتج في تكاليف التأمين والشحن^(١).

الطاقة

٢٢ - يرتبط أقل من ثلث مجموع سكان أقل البلدان نمواً بشبكات الإمداد بالكهرباء، إذ تتراوح مستويات الربط بين ١,٥ في المائة في جنوب السودان و ٧٦,٣ في المائة في نيبال. ويصبح الوضع أكثر صعوبة في المناطق الريفية، حيث لا يرتبط في المتوسط إلا ١٨ في المائة من السكان بشبكات الإمداد بالكهرباء. ويرجع انخفاض إمكانية الحصول على الكهرباء

(١) انظر http://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTAWestAfrica/West_Africa_TOC_PIRACY.pdf

في العديد من البلدان إلى عدم كفاية إمدادات الطاقة، وعدم انتظامها، وتعذر الاعتماد عليها، وأسعارها الباهظة. وتؤدي محدودية هذه الإمكانيات بالكثير من الناس إلى الاعتماد على المواد الصلبة القابلة للاحتراق لأغراض الطهي والتدفئة، مع ما له من آثار بيئية وعواقب صحية سلبية، خاصة بالنسبة للنساء.

٢٣ - وقد أدى الاهتمام المتجدد بالطاقة المستدامة وما تحظى به من الدعم المالي، نظرا لإمكانياتها العالية في العديد من أقل البلدان نموا، إلى استثمارات واسعة النطاق في تجديد وتوسيع الهياكل الأساسية الكهربائية في بعض البلدان. وقد بدأت أوغندا وغينيا وزامبيا مؤخرا مشاريع كهرومائية كبرى، إضافة إلى ما هو قيد التنفيذ حاليا في إثيوبيا وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وهناك مشاريع أخرى للطاقة المتجددة قيد التخطيط أو التنفيذ في إثيوبيا وليسوتو (طاقة الرياح)، وإثيوبيا ورواندا (الطاقة الحرارية الجوفية) وموريتانيا (الطاقة الشمسية).

٢٤ - ويوجد استخدام الطاقة المتجددة أيضا في صميم العديد من برامج كهربة الأرياف الجارية حاليا في العديد من أقل البلدان نموا. ومن النجاحات التي تحققت بناء أكثر من ١٠٠٠ محطة كهرومائية صغيرة تديرها المجتمعات المحلية بفعالية في ٥٢ مقاطعة في نيبال. وتسخير هذا القدر الوفير من مصادر الطاقة المتجددة في أقل البلدان نموا والحفاظ على الهياكل الأساسية الكهربائية القائمة والحديثة التشييد (بما في ذلك محطات توليد الكهرباء والشبكات الوطنية والإقليمية) يتطلب توجيه رؤوس أموال إضافية إلى المشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء. كما أن من الضروري وضع سياسات مناسبة لضمان الدعم لحصول السكان على الطاقة داخل الشبكات وخارجها.

٢٥ - وهناك حاجة إلى إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص في هذا الصدد. ولجمع رؤوس الأموال اللازمة، يمكن الاستعانة بالوسائل القائمة والممكنة، مثل السندات الخضراء، والاستخدام المتزامن للتمويل بشروط ميسرة، والأسهم الخاصة وضمانات الاستثمار المتعدد الأطراف، وصناديق المعاشات التقاعدية والصناديق السيادية. وبالإضافة إلى رؤوس الأموال، يتطلب تحقيق إمكانية وصول الجميع إلى مصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها وبأسعار معقولة تعزيز التخطيط القطاعي وتحسين إدارة المرافق العامة، فضلا عن معالجة أوجه القصور في تشغيل مرافق التزويد بالكهرباء، بما في ذلك خسارات التوزيع واستخلاص الإيرادات بشكل ناقص، وهو ما يعوق الجدوى المالية لهذه المرافق ويثني القطاع الخاص عن الاستثمار في مجال توليد الكهرباء وتوزيعها. وكان من أهم التطورات التي حدثت

في السنوات الأخيرة تقدم دعم أقوى لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع التي أطلقها الأمين العام، والتي تشجع على إقامة شراكات بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني.

٢٦ - ويحتاج قطاع الطاقة في أقل البلدان نمواً أن تدعمه سياسات وطنية طويلة الأجل في مجال الطاقة تتضمن روابط وخطط عمل تحويلية وشاملة لعدة قطاعات. وسوف يكون استقرار السياسات والتدابير التنظيمية المواتية أمراً بالغ الأهمية. ولا بد من تدعيم نماذج مناسبة ومحددة لسير الأعمال بشراكات عالمية قوية لضمان الاستثمار على المدى الطويل في قطاع الطاقة على سبيل الأولوية.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

٢٧ - إن القنوات التقليدية التي يتم عبرها نشر التكنولوجيا وتشجيع الابتكار ليست دائماً فعالة في أقل البلدان نمواً. ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وواردات السلع الرأسمالية، وأداء الإتاوات ورسوم الترخيص، والتجارة في منتجات التكنولوجيا العالية هامشية لدرجة لا تمكن من ممارسة أي تأثير كبير على الابتكار ونقل التكنولوجيا.

٢٨ - وتحذ قلة الموارد والمهارات أيضاً من القدرة على استخدام التكنولوجيات المنقولة وخدمتها وصيانتها. ويخصص العديد من البلدان ما يتراوح بين ٠,١ و ٠,٤ في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير. وتتراوح نسبة الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة بين ٢١ باحثاً في ليسوتو و ٣٨٤ باحثاً في السنغال.

٢٩ - وتتيح نظم حقوق الملكية الفكرية التي أقامتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الذي وضعته منظمة التجارة العالمية، بعض المرونة لأقل البلدان نمواً في إمكانية الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة بتنميتها من خلال الإعفاءات التي جُددت في تموز/يوليه ٢٠١٣ لمدة ثماني سنوات. ومع ذلك، فإن رصد مدى الامتثال لهذه الاتفاقات لا يتسم بالدقة، مما يجد من فعالية تلك الامتيازات.

٣٠ - وسيشكل تفعيل اقتراح الأمين العام بإنشاء مستودع للتكنولوجيا مخصص لأقل البلدان نمواً خطوة هامة صوب دعم نقل التكنولوجيا والابتكار. وسيستند هذا المستودع إلى ثلاث ركائز هي: (أ) مستودع براءات الاختراع لمساعدة أقل البلدان نمواً على الحصول على التكنولوجيات الملائمة واستخدامها؛ (ب) وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار للمساعدة على تحسين قاعدة البحث العلمي والابتكار في أقل البلدان نمواً؛ (ج) ومكتبة إيداع البحوث العلمية والتكنولوجية لتشجيع إقامة الشبكات العالمية بين الباحثين ومؤسسات البحث في أقل البلدان نمواً.

تنمية القطاع الخاص

٣١ - إن توسيع رصيد الهياكل الأساسية الاقتصادية في العديد من أقل البلدان نموا جزء من الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التي يشتغل فيها القطاع الخاص وإطلاق العنان لطاقاته لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر.

٣٢ - ويجري تنفيذ إصلاحات مؤسسية وتنظيمية لها نفس الهدف في عدد من أقل البلدان نموا. وبفضل هذه الإصلاحات، أصبحت بروندي وجمهورية رواندا من بين بلدان العالم العشرة الأوائل التي ذلت العقبات المرتبطة بإنشاء المؤسسات التجارية وتسييرها^(٢). وتوجه بعض هذه الإصلاحات نحو تيسير الحصول على وسائل الإنتاج، وبخاصة رؤوس الأموال. وقد اعتمدت أفغانستان سجلا موحدا للضمانات، في حين اعتمدت بوتان لوائح تنظيمية جديدة يقوم عليها منح التراخيص وأداء مكتب الائتمان التابع لها، وأصبحت تضمن حق المقترضين في الحصول على المعلومات الائتمانية.

٣٣ - وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، لا بد من بذل المزيد لمعالجة القيود الهيكلية على تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك ندرة مؤسسات الأعمال المتوسطة الحجم في بنية الأعمال التجارية، والحجم الكبير للقطاع غير الرسمي، وانخفاض الإنتاجية. وسيكون لاتباع نهج شامل للمضي في إضفاء الطابع المؤسسي على تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغرى، وبناء القدرة الإنتاجية، أهمية حاسمة إذا أريد لأقل البلدان نموا أن تسلك مسار التنمية السريعة والمستدامة.

الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٣٤ - لم يتولد عن الزراعة على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ سوى ٢٤,٦ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا. وتتناقض المساهمة الصغيرة نسبيا للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مع الحجم الهائل لهذا القطاع فيما يتعلق بالعمالة. ويقطن في المناطق الريفية أكثر من ٧٠ في المائة من سكان أقل البلدان نموا، ومثل هذا التباين يعكس انخفاض الإنتاجية وانتشار العمالة الناقصة على نطاق واسع في المناطق الريفية.

٣٥ - ويعد كل من انخفاض الإنتاجية وانتشار العمالة الناقصة مرادفا لانخفاض الدخل والقوة الشرائية لدى غالبية سكان أقل البلدان نموا. وبسبب محدودية توافر المواد الغذائية

(٢) البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٣: إجراءات حكومية أكثر ذكاء لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (واشنطن العاصمة، ٢٠١٣).

والقدرة على تحمل تكاليفها، ما فتئ التقدم المحرز في القضاء على الجوع وسوء التغذية يتسم بالبطء. فمن الناحية النسبية، انخفض معدل من يعانون من نقص التغذية من مجموع سكان هذه البلدان من ٣١ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ إلى ٢٩ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣^(٣). أما فيما يخص الأعداد المطلقة للأشخاص المتضررين من نقص التغذية، فلا يزال الجوع منتشرًا على نطاق واسع، حيث عانى منه نحو ٢٥٢ مليون شخص في أقل البلدان نموًا في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٣٦ - وقد حققت بضعة من أقل البلدان نموًا نجاحًا نسبيًا في تحسين الإنتاجية الزراعية. فعلى سبيل المثال، خفضت إثيوبيا وبنغلاديش ورواندا ونيبال والنيجر الأعداد النسبية المطلقة للسكان الذين يعانون من الجوع. ومن بين العوامل الرئيسية المساهمة في هذا النجاح زيادة الإنتاجية بفضل زيادة الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي، واستخدام أصناف محسنة من المحاصيل وتكنولوجيات تعزيز الغلة، إضافة إلى توسيع نطاق برامج شبكات الأمان مع التركيز على النساء والأطفال.

٣٧ - وفي معظم الحالات، تتخذ أنماط سوء التغذية وأنماط الجوع نفس المسار. وعلى وجه الخصوص، استمر سوء التغذية بين الأطفال في إحداث آثار بعيدة المدى على المؤشرات الإنسانية والاجتماعية الأخرى. وهناك حالات يتزامن فيها انتشار الجوع بشكل محدود نسبيًا مع ارتفاع معدلات سوء التغذية، مما يؤكد صحة الشواغل المتعلقة بمدى فعالية استخدام المواد الغذائية المتاحة. وفي مثل هذه الظروف، يتمثل التحدي في توسيع فرص الحصول على الأطعمة المغذية وتشجيع التنوع الغذائي، من جملة أمور أخرى.

التجارة

٣٨ - تباطأ معدل التوسع في التجارة في أقل البلدان نموًا بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٢، إذ بلغ مجموع قيمة الصادرات من السلع والخدمات في تلك السنة ٢٣٢,٧ بليون دولار. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٠,٧ في المائة فقط، مقابل زيادة قدرها ٢٤ في المائة سجلت في عام ٢٠١١. وواكب معدل نمو الواردات هذا التطور، حيث شهد تراجعًا أيضًا وإن لم يكن بنفس الحدة التي تراجع بها معدل الصادرات. وارتفعت القيمة الإجمالية للواردات من السلع والخدمات بنسبة لم تتعد ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٢^(٤). وكان لتقييد أسعار

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي: حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠١٣: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة (روما، ٢٠١٣).

(٤) انظر WT/COMTD/LDC/W/51.

السلع الأساسية دور كبير في الانخفاض الحاد الذي شهدته قيمة الصادرات والواردات في أقل البلدان نمواً، ومع ذلك ما زال الكثير منها يواجه تحديات شديدة ذات صلة بالميزان التجاري.

٣٩ - وظل معدل نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع التجارة العالمي يقارب نفس المعدل الذي كان عليه في عام ٢٠١١. ويمثل المعدلان، مجتمعين، نسبة ١,١١ في المائة من صادرات العالم من السلع والخدمات، وهو ما يقل كثيراً عن هدف الـ ٢ في المائة الذي ينبغي تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٠ - وظل تركيب الصادرات يتكون في الغالب من السلع الأساسية، التي شكلت ٧٩ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً من السلع في عام ٢٠١٢. وقد شكل ذلك زيادة طفيفة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠، حيث كانت السلع الأولية تمثل ٧٧ في المائة من مجموع الصادرات.

٤١ - واستمرارا لتحول بدأ قبل أكثر من عقد من الزمن، اتجهت حصة متزايدة من صادرات أقل البلدان نمواً إلى البلدان النامية، حيث ارتفعت هذه الصادرات من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٢.

٤٢ - وتراجع إلى حد ما في عام ٢٠١١ معدل التقدم الذي أحرزته البلدان المتقدمة النمو في توسيع فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وارتفع نصيب أقل البلدان نمواً من الصادرات التي تستفيد من معاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠١١، مقابل متوسط قدره ٨٠ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وبينما وفرت معظم البلدان المتقدمة النمو فرصاً كاملة أو شبه كاملة لوصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، ما زال يتعين التنفيذ الكامل لمبدأ وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواقها دون فرض رسوم أو حصص عليها كما هو منصوص عليه في خطة الدوحة الإنمائية، ويظل مسألة ذات أولوية.

٤٣ - وقدمت الهند وجمهورية كوريا مستويات من الأفضليات التجارية شبيهة بتلك التي تمنحها البلدان المتقدمة النمو. والتزمت الصين بتوفير غطاء من الإعفاءات الجمركية والإعفاء من الحصص لصادرات أقل البلدان نمواً بنسبة ٩٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما يشكل زيادة عن المستوى الحالي البالغ ٦٠ في المائة.

٤٤ - وفي المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أكد أعضاء منظمة التجارة العالمية من جديد التزامهم بتوفير إمكانية وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص. واتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية أيضاً على تفعيل إعفاءات الخدمات السارية لمدة

١٥ عاما، وإعمال المبدأ القائل بأن برنامج عمل المعونة التجارية ينبغي أن يسترشد بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتوصل أعضاء منظمة التجارة العالمية أيضا إلى اتفاق بشأن تيسير التجارة قد يعود بالنفع على أقل البلدان نموا. وسوف تكون هذه الاتفاقات، في حال تنفيذها، خطوة مهمة نحو تحسين فرص وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق.

السلع الأساسية

٤٥ - شكلت السلع الأولية ما يقرب من ٨٠ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا من السلع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعكس تركيب الصادرات على هذا النحو بنية القاعدة الإنتاجية في أقل البلدان نموا إلى حد بعيد. فاقتصادات معظم هذه البلدان تغلب عليها القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية التي تكون فيها الفوائد العرضية للتكنولوجيا محدودة أو التي تتضاءل فيها فرص نمو الإنتاجية والارتقاء بالتنوع. وقد زادت الحصة السوقية لقطاع السلع الأساسية على مدار العقد الماضي، تدعمها جزئيا طفرة في أسعار السلع الأساسية. وفي المقابل، شهدت الصناعة التحويلية، التي تعتبر معيارا جيدا لنجاح التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي، ركودا حيث استقرت عند نسبة تقل عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٦ - وأحرز بعض النجاح في تنوع السلع الأساسية وتنوع التجارة. فعلى سبيل المثال، قامت إثيوبيا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكمبوديا بإنشاء قطاعات جديدة و/أو تحقيق مزيج أكثر توازنا من القطاعات القائمة (لصالح قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى) و/أو تحسين نوعية المنتجات والخدمات التي يجري إنتاجها بالفعل. واقرنت هذه التغييرات بتغييرات مماثلة في تركيب الصادرات.

٤٧ - وتأتي هذه النجاحات أيضا مصحوبة ببعض التحديات، ولا سيما في تلك البلدان التي يبدو أن نموذج النمو السالف الذكر قد وصل فيها إلى منتهاه بعد عدة سنوات من المكاسب الملحوظة. ومن بين التحديات القائمة الانتقال من إنتاج الملابس الجاهزة إلى الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي الذي يتميز بارتفاع القيمة المضافة.

التعليم والتدريب

٤٨ - بالنظر إلى الاهتمام المتواصل على كل من الصعيدين الوطني والعالمي، ظلت معدلات الالتحاق بالمدارس في التعليم الابتدائي آخذة في الارتفاع في معظم أقل البلدان نموا. وزاد صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٨١ في المائة

في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وكان التقدم ملحوظا بدرجة أكبر في بور كينا فاسو والنيجر، اللتين بدأتا بنسب مئوية منخفضة جدا من الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي.

٤٩ - ولم يسر التحسن في معدلات إتمام الدراسة الابتدائية على نفس وتيرة التوسع في نطاق الالتحاق بالمدارس. ومع ذلك، يخفي سجل الإنجاز الكلي بشأن معدلات إتمام الدراسة الابتدائية في طياته الإنجازات الهامة التي حققتها بضعة بلدان. وكانت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا من بين البلدان التي سجلت أقوى معدلات الحد من ظاهرة ترك الدراسة في المرحلة الابتدائية^(٥). وقلت احتمالات الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإتمامه بين الطالبات والطلاب الذي ينتمون إلى أسر فقيرة وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية وذوي الإعاقة.

٥٠ - ورغم تنامي عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس وتحقق تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي في معظم أقل البلدان نموا، لم يكن تحقيق الجودة في التعليم يسير على نفس الوتيرة. وثمة عوامل اجتمعت لتعوق تحسين نوعية التعليم تمثلت في محدودية مؤهلات المدرسين، وعدم كفاية معدات التدريس وزيادة حجم الفصول الدراسية.

٥١ - وكانت العوامل التي أعاققت الالتحاق بالمدارس والتعلم في التعليم الابتدائي شائعة أيضا وأكثر وضوحا في التعليم الثانوي والمهني والتقني والتعليم العالي. ونتيجة لذلك، كان معدل زيادة الالتحاق بالمدارس محدودا في هذه المستويات، وشهد انخفاض حادا عبر جميع مراحل التعليم. وإلى جانب فقر الجودة، تسببت هذه الحالة في عدم كفاية المعرفة والمهارات لدى الطلاب الملتحقين بسوق العمل.

السكان والرعاية الصحية الأولية

٥٢ - انخفضت معدلات وفيات الأطفال في معظم أقل البلدان نموا، وإن كان ذلك يتم في كثير من الأحيان بوتيرة أقل من الوتيرة المطلوبة لتحقيق الغاية من الهدف الإنمائي للألفية، الذي أعيد التأكيد عليه في برنامج عمل اسطنبول، والمتمثل في خفض معدلات وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بالمقارنة مع معدلات عام ١٩٩٠. وقُدِّر متوسط وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أقل البلدان نموا بنحو ٨٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٢، وهو مستوى فاق كثيرا المعدل المتوسط في البلدان النامية الأخرى.

(٥) انظر United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *EFA Global Monitoring Report* (٢٠١٤) *2013/2014 Teaching and Learning: Achieving quality for all* (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٣/٢٠١٤، التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع (٢٠١٤)).

٥٣ - وكان هناك بعض الاستثناءات. فقد حققت إثيوبيا وبنغلاديش وليبيريا هذه الغاية بالفعل، بينما خفضت بوتان ورواندا ومدغشقر وملاوي ونيبال والنيجر معدلات وفيات الأطفال بنسبة ٦٠ في المائة أو أكثر^(٦). وتفاوتت العوامل الكامنة وراء هذه المكاسب بين البلدان، ولكنها شملت تحسن النظم الصحية الوطنية، وتحسين الهياكل الأساسية في المجال الصحي، وتحسين تغذية الأطفال والأمهات، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية، وتوسيع نطاق برامج التحصين وتحسين رعاية الأم والطفل.

٥٤ - وسار اتجاه التغيير في معدلات الوفيات النفاسية موازيا للتغيير في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. والبلدان التي أحرزت مكاسب ملحوظة في زيادة فرص بقاء الطفل على قيد الحياة، إضافة إلى العديد من البلدان الأخرى، أحرزت تقدما كبيرا أيضا في خفض معدل الوفيات النفاسية. ورغم هذا التقدم، لم تحقق الغاية المتمثلة في خفض معدلات الوفيات النفاسية بنسبة ثلاثة أرباع مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠ سوى بوتان وغينيا الاستوائية ونيبال^(٧).

٥٥ - وشهد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية كنسبة من عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما في أقل البلدان نموا انخفاضا طفيفا من ٢,٠٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وتدل معدلات الانتشار التي ظلت دون تغيير تقريبا على استمرار ارتفاع الأعداد المطلقة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وواصلت زامبيا وليسوتو وملاوي وموزامبيق تسجيل انتشار المرض بمعدلات تزيد على ١٠ في المائة، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم. وانخفض معدل الوفيات من جراء الإيدز، ويعزى ذلك إلى زيادة فرص الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة. وكفلت رواندا، وزامبيا وكمبوديا حصول ٨٠ في المائة أو أكثر من السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وبالرغم من اتجاه حالات الإصابة بالمalaria والسل نحو الانخفاض، ما زالت أقل البلدان نموا يوجد بها أعلى معدلات الإصابة بمهذين المرضين في العالم.

(٦) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.1.9).

(٧) انظر: World Health Organization, *Trends in Maternal Mortality: 1990 to 2010*, WHO, UNICEF, UNFPA and The World Bank estimates (Geneva, 2012). منظمة الصحة العالمية، اتجاهات الوفيات النفاسية: من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠؛ تقديرات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي (جنيف، ٢٠١٢).

النهوض بالشباب

٥٦ - أدخلت تحسينات كبيرة في مجال محو الأمية بين الشباب نتيجة استمرار الجهود الرامية إلى زيادة فرص الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي. وارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما من ٧٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ٨١ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ويبدو أن هذا التقدم يتوزع بصورة متماثلة بين الجنسين. وبالرغم من تقارب معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من الذكور والإناث، ظلت حالات عدم التوازن بين الجنسين قائمة فيما يتعلق بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل والقيام بأداء فعال فيه، بخلاف مهارات القراءة والكتابة الأساسية.

٥٧ - وعموما، أسفر القدر المحدود من التقدم المحرز فيما يتعلق باكتساب الشباب المهارات المتعلقة بسوق العمل، بغض النظر عن نوع الجنس، عن زيادة أعداد العاطلين عن العمل بين الشباب الملم بالقراءة والكتابة. وعلاوة على ذلك، يشير تدني مستويات التعليم، وغياب التعليم والمهارات القابلة للتوظيف، ومحدودية قدرة العديد من الاقتصادات على إيجاد فرص العمل، وتختلف مستوى الحماية الاجتماعية إلى أن أعدادا كبيرة من الشباب يعانون كذلك من العمالة الناقصة أو يشتغلون بالأعمال الحرة ذات الدخل المنخفض، أو الأعمال غير الرسمية أو العمل غير المدفوع الأجر.

٥٨ - وحظيت قضايا توظيف الشباب وتمكينه بمزيد من الاهتمام على الصعيدين العالمي والإقليمي وعلى الصعيد القطري. وكانت العملية التحضيرية خلال الفترة المفضية إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ بمثابة منبر للشباب يعرضون من خلاله وجهات نظرهم بشأن مجموعة من المسائل ذات الصلة بتنميتهم. ولقيت بعض هذه القضايا صدى أكبر في عدد متنام من أقل البلدان نموا. واعتمد الكثير من هذه البلدان خطط عمل وخصص البعض الآخر موارد في ميزانياته من أجل تنفيذ برامج تشغيل الشباب وتمكينهم.

المأوى

٥٩ - ما فتئ النمو السكاني السريع في أقل البلدان نموا يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي والمساكن، ولا سيما في المناطق الحضرية. وتشتد الضغوط في البلدان التي تشهد نزاعات أو الخارجة من النزاع، حيث يزيد المشردون داخليا واللاجئون العائدون

من اتساع فجوة السكن. وتقدر نسبة النقص في المساكن في أفغانستان، على سبيل المثال، بما يتراوح بين ١ و ١,٥ مليون وحدة، وتشتد إلى أقصى درجة في المناطق الحضرية^(٨).

٦٠ - ويعكس النقص في المساكن عدم كفاية المعروض من المساكن الميسورة التكلفة. ومن بين أسباب هذا النقص ارتفاع تكاليف التشييد، وما يكتنف حيازة الأراضي من تعقيدات، وضعف تطوير تمويل الإسكان. ونظرا لأن المعروض من المساكن الميسورة التكلفة لا يغطي الطلب، يعود العديد من الأسر إلى سوق الإسكان غير الرسمي، الذي يتكون معظمه من العشوائيات والمستوطنات غير الرسمية. وتقع هذه المستوطنات غالبا في المناطق المنخفضة المعرضة للفيضانات أو الهضاب المعرضة للانزلاقات الأرضية وتفتقر إلى إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي والطاقة بصورة كاملة. وتقع جميع المدن الخمس التي سجلت أدنى المعدلات في مؤشر ازدهار المدن ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في أقل البلدان نموا^(٩).

٦١ - ونظرا لتنامي الصلات مع بعض البلدان الصاعدة، قام عدد من أقل البلدان نموا بالبدء في مشاريع إسكانية واسعة النطاق، بما في ذلك رفع مستوى الأحياء الفقيرة وتشييد مساكن جديدة، نفذت جميعها برعاية الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص أو برعاية الحكومات. واتسم النجاح بمستويات متباينة، حيث كانت معظم هذه المشاريع صغيرة في حجمها بالمقارنة مع حجم الطلب، ولم ينتفع بها المستفيدون المتوقعون، وهم: الأسر المعيشية المنخفضة الدخل والفئات الأكثر فقرا.

المياه والصرف الصحي

٦٢ - ارتفعت نسبة مستخدمي مصادر مياه الشرب المحسنة ارتفاعا طفيفا من ٦٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٥,١ في المائة في عام ٢٠١١. وغطى هذا الرقم الإجمالي على التقدم الكبير الذي أحرز في بوتان، وتوفالو، وسان تومي وبرينسيبي، حيث تحققت وصول الجميع تقريبا إلى تلك المصادر. وتوجد أوجه تفاوت كبير من حيث الوصول إلى تلك المصادر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وفيما بين مختلف

(٨) انظر The World Bank: *Expanding Housing Finance to the Underserved in South Asia: Market Review and Forward Agenda* (2010). (البنك الدولي: توسيع نطاق التمويل العقاري المقدم إلى السكان الذين لا يحصلون على خدمات كافية في جنوب آسيا: استعراض السوق ووضع جدول أعمال استثماري (٢٠١٠)).

(٩) انظر United Nations Human Settlements Programme, 2012 (UN-HABITAT), *State of the World's Cities Report 2012/2013: Prosperity of Cities* (Nairobi, 2012). (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٢ موئل الأمم المتحدة)، تقرير حالة مدن العالم ٢٠١٢/٢٠١٣: ازدهار المدن (نيروبي، ٢٠١٢).

الفئات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن الأرقام الإجمالية لا تعكس تماما مقدار ما يواجهه الأمن المائي من تحديات في جميع أقل البلدان نموا، بما في ذلك موثوقية الخدمات وسائر الأبعاد الهامة المتعلقة بالوصول إليها، من قبيل عبء الوقت والجهد اللازمين ل جلب المياه الذي كثيرا ما يقع على عاتق النساء والفتيات.

٦٣ - وكان الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة محدودا أكثر من ذي قبل؛ إذ لا يتمكن سوى ما يقرب من ثلث سكان أقل البلدان نموا من الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. وتترتب على محدودية فرص الوصول إلى مصادر مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المحسنة آثار ليس فقط بالنسبة للصحة والبيئة، ولكن أيضا بالنسبة لآفاق تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والتعليم والنمو الإجمالي في أقل البلدان نموا.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٤ - لقد أثمرت الجهود المبذولة من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي خلال العقد الماضي، حيث توصل أكثر من ثلث أقل البلدان نموا إلى تحقيق ذلك التكافؤ أو كادت تحققه. بل إن هذا الهدف تجاوزته كل من رواندا والسنغال وغامبيا وموريتانيا في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وتحسنت الحالة أيضا في التعليم الثانوي، الأمر الذي يعزى إلى سنوات من تحسّن مستوى تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي وإلى الحملات الرامية إلى إزالة العقبات التي تعترض التحاق الفتيات بالمدارس والمواظبة على الحضور والإنجاز الدراسي. غير أنه لا يزال الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق التكافؤ في التعليم العالي. وارتفعت النسبة المئوية للطالبات في مؤسسات التعليم العالي ارتفاعا طفيفا إذ بلغت ٣٩ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ مقابل ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٦٥ - وكما هو الحال في كثير من البلدان الأخرى، لم يكن تحسّن مستوى التكافؤ في التعليم يتجلى دائما في تحقيق مكاسب متناسبة في فرص العمالة المدفوعة الأجر المتاحة للمرأة بسبب طائفة من العوامل؛ إذ تؤدي محدودية الطلب على التدريب والمهارات، وهما مجالان تتخصص فيهما معظم الطالبات، بالإضافة إلى عدم كفاية اللوائح والممارسات التي يُستَرشد بها في العمل والحياة الأسرية، في جملة أمور، إلى جعل المرأة في وضع غير مؤات في سوق العمل، وتفضيان أيضا إلى عدم المساواة في الحصول على فرص العمل. ولهذا السبب، فإن الغالبية العظمى من النساء تستمر في العمل في القطاع غير الرسمي. وإلى جانب الاستفادة المحدودة للنساء والفتيات من الأصول الإنتاجية، من قبيل الأرض ورأس المال، واستمرار العنف ضدهن، فإن هذا ما يحد من مساهمة المرأة في التنمية ويزيد من تأنيث الفقر.

٦٦ - وفي المقابل، استمر تحسن التمثيل السياسي للمرأة، ولا سيما التمثيل في البرلمانات. فقد ارتفعت حصة المرأة من المقاعد البرلمانية إلى أكثر من الضعف من ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٣. وتشغل النساء نسبة الثلث أو أكثر من تلك المقاعد في أنغولا وأوغندا وتيمور - ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وموزامبيق ونيبال. ومن البلدان الثلاثة التي سجلت أكبر زيادة في تمثيل المرأة في البرلمانات في عام ٢٠١٢، ينتمي اثنان إلى أقل البلدان نمواً (تيمور - ليشتي والسنغال). وقد ساهم استخدام الحصص المنصوص عليها للمرأة في التشريعات في جانب من هذا النجاح.

الحماية الاجتماعية

٦٧ - وضعت غالبية أقل البلدان نمواً ونفذت برامج رسمية لشبكات الأمان تتراوح بين برامج المخصصات الغذائية والتحويلات النقدية والعينية. وتوضع معظم الخطط بهدف التخفيف من أثر الصدمات على رفاه الفئات الضعيفة^(١٠). فقد أنشأت بنغلاديش أكثر من ٣٠ برنامجاً من برامج شبكات الأمان العامة الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز النمو الشامل. وأتت هذه البرامج استكمالاً للبرامج التي يقودها القطاع الخاص، ولا سيما برنامج التمويل البالغ الصغر التابع لمصرف "غرامين".

٦٨ - ويحاول الكثير من أقل البلدان نمواً توسيع نطاق تغطية البرامج القائمة، التي ما فتئ بعضها يعمل على أساس تجريبي، وتحسين الأطر المؤسسية التي تستند إليها. ولذا وضعت جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا برامج مستدامة تكتسي بالتدرج صبغة مؤسسية تحظى بدعم وزارات رئيسية، من قبيل وزارات التمويل والاقتصاد والتخطيط. كما وضعت إثيوبيا والسنغال وغينيا ومالي وموزامبيق والنيجر نظماً مرنة ويمكن التنبؤ بها لشبكات الأمان^(١١). وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، فلا تزال غالبية برامج شبكات الأمان مجزأة وتعتمد على الجهات المانحة، وتدار على أساس كل حالة على حدة ومصممة للاستجابة في حالات الطوارئ، وليس باعتبارها وسيلة من وسائل تقديم الدعم المتواصل تهدف إلى تلبية احتياجات شرائح واسعة من المجموعات التي تعاني من ضعف مزمن.

(١٠) تشمل هذه الخطط برامج الأشغال العامة، وبرامج الإعفاء من الرسوم، وبرامج التحويلات النقدية العادية والتحويلات النقدية الميسرة، والبرامج التكميلية في مجال الحماية الاجتماعية، من قبيل برامج الائتمانات البالغة الصغر أو برامج المنح التي تستهدف الفئات الضعيفة، والدعم العام للأسعار.

(١١) انظر Victoria Monchuk, *Reducing Poverty and Investing in People: The New Role of Safety Nets in Africa* (Washington, D.C., International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2014).

الصدّات الاقتصادية

٦٩ - فيما تتعافى أقل البلدان نمواً من الأزمة الاقتصادية والمالية، فإن السياسات المالية والنقدية والمتعلقة بسعر صرف العملات تتخذ تدريجياً صيغة تقشفية، ولو بدرجات متفاوتة. ونتيجة لذلك، تحسنت الأرصدّة المالية وأرصدّة الحسابات الجارية وازداد المخزون الاحتياطي من العملات الأجنبية زيادة طفيفة. وحظي هذا التدرج في إعادة بناء سياسات امتصاص الصدمات على الصعيد المحلي بالدعم جزئياً من خلال مواصلة بذل الجهود الرامية إلى التخفيف من عبء الديون، في إطار المبادرة المعزّزة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي اتخذها البنك الدولي، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون التي اتخذها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد ساعدت المبادرتان الكثير من البلدان على تجنب التراكم السريع للديون. وارتفع معدل إجمالي الاحتياطيات من العملات الأجنبية قياساً إلى الديون الخارجية في أقل البلدان نمواً من ٥٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٦٣,٧ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وخلال الفترة نفسها، بقي عبء خدمة الديون على حاله دونما تغيير.

٧٠ - وترافقت السياسات المحسّنة لامتنصص الصدمات على الصعيد المحلي باستحداث أدوات جديدة للتمويل على الصعيدين الإقليمي والعالمي أو تنقيح القائم منها. فعلى سبيل المثال، خصّص المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي موارد إضافية لمنافذ توفير التمويل بشروط ميسرة، وهي متاحة لغالبية أقل البلدان نمواً. غير أنه يمكن تحسين فعالية هذه الأدوات التمويلية بشروط ميسرة بضع مزيد من الموارد فيها لتلبية احتياجات أفقر البلدان وأضعفها واستهدافها بشكل أفضل. كما أن وضع شروط تتسم بمرونة أكبر للحصول على هذه الموارد من شأنه كفالة تسليمها في الوقت المحدد.

٧١ - وفي حين تحسنت سياسات امتتنصص الصدمات المحلية والخارجية على حد سواء، تزايد الضعف الهيكلي لمعظم أقل البلدان نمواً بالنظر إلى محدودية تنوع أسس الإنتاج والتصدير. وهذا يعني زيادة التعرض للصدّات الخارجية وزيادة احتمال تقلبات النمو.

تغير المناخ والاستدامة البيئية

٧٢ - تحدث الظواهر العالمية المتمثلة في ارتفاع درجات حرارة الهواء والمحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر وذوبان الأنهار الجليدية بالتزامن مع زيادة تواتر الظواهر المناخية الشديدة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك هبوب العواصف، وحدوث الجفاف، والزوابع، والأعاصير، والفيضانات، والانهيالات الأرضية، والفيضانات المفاجئة. ويشير ذلك إلى

أن هذه البلدان تتحمل عبء تغيير المناخ بصورة لا تتناسب مع قدراتها، نظرا لأنها الأقل تجهيزا للتعافي من هذه الظواهر.

٧٣ - وتشير التقارير إلى أن أقل البلدان نموا تكبدت، في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، ثلثي الخسائر البشرية على الصعيد العالمي المرتبطة بالظواهر المتصلة بالمناخ^(١٢)، رغم أنه لا يعيش في هذه البلدان سوى ثمن سكان العالم.

٧٤ - وقد صاغ سبعة وأربعون بلدا من أقل البلدان نموا برامج عمل وطنية خاصة بالتكيف، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وحددت تلك البلدان الأولويات التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية. غير أن التأخر يعرقل تنفيذ هذه البرامج، ويعزى ذلك جزئيا إلى محدودية التمويل المقدم فيما يتصل بتغير المناخ؛ إذ وصل إجمالي ما أسهمت به الجهات المانحة في الصندوق الخاص لأقل البلدان نموا إلى مبلغ ٦٨٠ مليون دولار حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو ما لا يمثل سوى ٢ في المائة من الالتزامات بتمويل البدء السريع التي تم التعهد بها في مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ الذي عقد في عام ٢٠٠٩.

٧٥ - وعلى الرغم من محدودية التمويل المقدم فيما يتعلق بتغير المناخ، فإن إثيوبيا وبنغلاديش وبوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا وغامبيا وكمبوديا وموزامبيق ونيبال ورواندا تسلك مسارات تنمية تقوم على تخفيض معدلات انبعاث الكربون والتكيف مع تغير المناخ، مشفوعة بخطط واستراتيجيات تستند إلى أولويات محددة زمنيا، وآليات تمويلية، وهياكل مؤسسية داعمة، تقوم على برامج التكيف الوطنية وإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا^(١٣).

الحد من أخطار الكوارث

٧٦ - يبين مؤشر استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث محدودية قدرة أقل البلدان نموا على الحد من الكوارث؛ إذ إن البلدان الستة التي سجلت أعلى درجة (ما يعني أنها الأقل توفيقا في ذلك الصدد) هي من أقل البلدان نموا^(١٤).

(١٢) انظر International Institute for Environment and Development، "A burden to share? Addressing unequal climate impacts in the least developed countries"، briefing given in November 2013.

(١٣) انظر International Institute for Environment and Development، "Low-carbon resilient development in the least developed countries"، briefing given in November 2013.

(١٤) مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، "حالة أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٣: متابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا" (٢٠١٣).

٧٧ - وتضاف محدودية الموارد وارتفاع معدلات التعرض للأخطار الطبيعية إلى خطر كبير يتمثل بوقوع أضرار اقتصادية كبيرة. فعلى سبيل المثال، أدت الأخطار الجوية المائية وغيرها من الأخطار الطبيعية إلى خسارة موزامبيق ما يعادل ١٢ في المائة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في عام ٢٠١١^(١٥). وتكون هذه الأضرار أفدح في البلدان الجزرية الصغيرة، التي يجعلها صغر حجمها إضافة إلى احتشاد سكانها في مناطق جغرافية معينة أكثر عرضة لخسائر كبيرة نتيجة للزلازل والأعاصير وأمواج تسونامي. وتشير التقديرات المستقاة من النموذج العالمي لتقرير التقييم العالمي، على سبيل المثال، إلى أنه من المرجح أن تتحمل جزر سليمان وفانواتو خسائر تتجاوز نسبتها ٣٠ في المائة من قيمة رأس مالها المنتج إذا ما ضربها زلزال بدرجة من القوة لا تحدث إلا مرة كل ٢٥٠ عاما.

٧٨ - وقد أُحرز بعض التقدم، في أمور منها إضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجيات إدارة عمليات الحد من الكوارث وتعميم هذه الاستراتيجيات، وتحويل التركيز من الاستجابة اللاحقة لحالات الكوارث إلى تبني نهج أكثر شمولاً. فقد أنشأت إثيوبيا وموزامبيق قواعد بيانات شاملة تحوي على تصنيف للمخاطر، سوف تمكن القائمين على التخطيط من صياغة استجابات مناسبة استناداً إلى تصنيف المخاطر بشكل أفضل. وقام الكثير من أقل البلدان نمواً بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من الكوارث، أُدرج الكثير منها في خطط التنمية الوطنية. ووضعت بنغلاديش خططها الوطنية لإدارة الكوارث تتفق في أحكامها مع الاتفاقيات الدولية. وتكتمل المبادرات الإقليمية للمبادرات الوطنية، في ظل التحول من نهج إدارة عمليات الحد من الكوارث التي تركز على خطر واحد إلى النهج التي تركز على مخاطر عديدة. وتشكل مبادرة تقييم وتمويل عملية الحد من مخاطر الكوارث في المحيط الهادئ أحد الأمثلة على تلك المبادرات الإقليمية.

٧٩ - وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز مؤخراً، فإن الأجهزة الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني تفتقر إلى الخبرة في تقييم المخاطر وإدارة عمليات الرصد، كما تفتقر بشكل خاص إلى المهارات اللازمة للقيام بذلك. وموارد الميزانية المخصصة لإدارة عملية الحد من الكوارث (التي تكون أحياناً نتاج إعادة توزيع مخصصات من الميزانية بعد صرفها عن أولويات إنمائية أخرى) لا تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية. وعلاوة على ذلك، فإن المخاطر التي يشكلها تغير المناخ لا تتجلى بالقدر الكافي في الاستراتيجيات القائمة حالياً للحد من الكوارث.

(١٥) الأمم المتحدة، تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٣ (٢٠١٣).

تعبئة الموارد المحلية

٨٠ - تراوحت المدخرات المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً بين ١٥ و ١٦ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وهي أعلى من المتوسط الذي سُجل خلال العقد. ولا يعكس هذا المستوى من الادخار استمرار الأداء القوي في أقل البلدان نمواً الغنية بالموارد فحسب، بل يعكس أيضاً ارتفاع معدلات الادخار في عدد من أقل البلدان نمواً السريعة النمو، بما فيها إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٨١ - ويدعم هذه الزيادة في المدخرات المحلية تحسن المدخرات الحكومية، الأمر الذي يعكس بدوره تحسناً في تحصيل الإيرادات الحكومية، وإن كان ذلك بمعدلات منخفضة. وارتفعت أيضاً نسبة الإيرادات الحكومية، باستثناء نسبة المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى ما يقرب من ١٣ في المائة في عام ٢٠١١، إلا أنها بقيت متخلفة جداً عن المستويات المسجلة في بلدان نامية أخرى. ويأتي الضعف غير العادي في الجهود التي تبذلها الحكومات لتعبئة الموارد المحلية كنتائج عرضية لضعف الهياكل الاقتصادية، ولأوجه الضعف في الهياكل والإدارة الضريبية.

٨٢ - وباشر معظم أقل البلدان نمواً إجراء عدد من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز عملية تحصيل الإيرادات والقدرات الإدارية. وتتضمن هذه الإصلاحات ثلاثة عناصر أساسية هي: اعتماد ضريبة القيمة المضافة، وتطبيق ممارسات محسّنة في مجال الإدارة الضريبية، وإنشاء إدارات ضريبية مستقلة.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٨٣ - تسارعت في عام ٢٠١٢ وتيرة التراجع في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً الذي بدأ في عام ٢٠١١. وانخفضت المساعدات المقدمة من الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ٤٠,٥٦ بليون دولار بالقيمة الحقيقية، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٩,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. وكان هذا الانخفاض أكثر وضوحاً في أقل البلدان نمواً مما كان عليه في البلدان النامية الأخرى، وهذا ما أدى إلى انخفاض حصة أقل البلدان نمواً من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من ٠,٣٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠١٢.

٨٤ - وتجلّى هذا الاتجاه أيضاً في الانخفاض المطرد في عدد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تحقق أو تتجاوز الحد الأدنى من هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية

المقدمة لأقل البلدان نمواً، حيث انخفض عددها من ١٠ بلدان في عام ٢٠١٠ إلى ٩ بلدان في عام ٢٠١١، ثم إلى ٨ بلدان فقد في عام ٢٠١٢. وهذه البلدان الثمانية هي: أيرلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا. وفي المقابل تمكنت أستراليا وألمانيا وأيسلندا ونيوزيلندا واليابان من زيادة مستوى المساعدة التي تقدمها، أو على الأقل أبقت عليها دون تغيير، على الرغم من أن البيئة الاقتصادية العالمية والمحلية لا تبشر بالخير.

٨٥ - وتتفاوت التقديرات الأولية لعام ٢٠١٣ والتوقعات المستقبلية لعام ٢٠١٤. فتشير التقديرات إلى زيادة في صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣، وربما يعزى ذلك إلى إعفاء ميانمار من عبء ديونها في تلك السنة. غير أن ما يثير مزيداً من القلق هو أن تقدير المعونة القابلة للبرمجة قطرياً، وهو مقياس جيد للمعونة التي تتلقاها فعلاً البلدان المستفيدة، يتوقع أن يتراجع بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٤، بسبب تقلص فرص الوصول إلى موارد المنح التي تعتمد عليها أقل البلدان نمواً اعتماداً شديداً.

٨٦ - وقد أُحرز تقدم محدود في نوعية المعونة. واستمرت نسبة المعونة غير المقيدة في الارتفاع في عام ٢٠١٢، رغم أنها ظلت دون المستوى الذي بلغته في عام ٢٠٠٩. وأولي اهتمام متزايد للقطاعات الإنتاجية في تخصيص المعونة، ولاستخدام نظم إدارة المالية العامة في البلدان المستفيدة. وعلى النقيض من ذلك، لم يحرز أي تقدم كبير بشأن تجزئة المعونة وإمكانية التنبؤ بها، كما أن موارد المنح ما فتئت تتراجع كما ذكر أعلاه.

الديون الخارجية

٨٧ - بفضل الجهود المبذولة على مدى عقد من الزمن للتخفيف من عبء الديون، ولا سيما عن طريق المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وبفضل النمو الاقتصادي القوي الذي تحقق على مدى سنوات عديدة، وصل عبء الدين الخارجي الذي يتحمله الكثير من أقل البلدان نمواً إلى مستويات يمكن تحملها. وبلغ متوسط رصيد الديون الخارجية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً ٢٨ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وانخفضت أيضاً بشكل كبير نسبة خدمة الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات والدخل لتعكس هذا الرصيد المنخفض نسبياً من الديون الخارجية، حيث بلغت ٤ في المائة في عام ٢٠١٢.

٨٨ - ومع ذلك لم تستفد أقل البلدان نموا كلها من تينك المبادرتين، أو لم تكن مؤهلة للاستفادة منهما، بل إن البلدان التي كانت مؤهلة لم تُعَفَ كلها بالفعل من كامل ديونها. فعلى سبيل المثال، لم يحظ حتى الآن كل من إريتريا وتشاد والسودان والصومال، وجميعها من أقل البلدان نموا، بإعفاء من كامل ديونها، حيث إنها لا تستوفي الشروط اللازمة للحصول على هذا الإعفاء. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المستفيدين من المبادرتين لم يجمع فوائدهما، نظرا لأن عددا من المؤسسات الصغرى المتعددة الأطراف، وهي الجهات الدائنة الثنائية الرسمية والجهات الدائنة التجارية من غير أعضاء نادي باريس، التي لا يمكن تجاهل حصتها من رصيد الديون المستحقة على هذه البلدان، لم يبلغ سوى جزء من الديون التي كان مقررا إلغاؤها. وأما العوامل التي تقع خارج نطاق هذه المبادرات، لا سيما الاعتماد المستمر على التطورات الحاصلة في أسعار السلع الأساسية، فإنها تُعَرِّضُ بعض أقل البلدان نموا إلى خطر بالغ يتمثل في إثقال كاهلها بالديون.

٨٩ - وعلى الرغم من أن المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون قد ساعدتا في التخفيف من عبء الديون على الكثير من أقل البلدان نموا، إلا أنهما لم تتناولوا بالكامل مشكلة استفحال الديون في البلدان الضعيفة. وفي حين أفضى الحديث عن إعادة هيكلة الديون السيادية إلى اتفاق على المبادئ العامة التي تقوم عليها عملية إعادة الهيكلة تلك، بما في ذلك التقاسم المنصف للأعباء بين الدائنين والمدنيين وإمكانية التنبؤ القانونية، فلم يتجسد هذا التوافق في الآراء حتى الآن في شكل تغييرات ملموسة.

الاستثمار المباشر الأجنبي

٩٠ - سجلت أقل البلدان نموا مستويات غير مسبوقه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٢ في ظل انخفاض العائدات من الأصول في البلدان المتقدمة النمو، مستفيدة في ذلك من تزايد إقبال المستثمرين العالميين على شراء الأصول في البلدان النامية. وقد ارتفعت هذه التدفقات الخاصة إلى ٢٦ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٠ في المائة على مستواها لعام ٢٠١١^(٦). وفي الوقت نفسه، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج من أقل البلدان نموا وصلت إلى مبلغ ٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٢. وشهد أكثر من ٢٠ بلدا من أقل البلدان نموا تدفقات صافية سلبية. وتراجع

(١٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٣: النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة (٢٠١٣).

حجم مشاريع الاستثمار في المجالات الجديدة في عام ٢٠١٢ في أقل البلدان نموا إلى أدنى مستوى له منذ ست سنوات. وعكس هذا التراجع انخفاضا كبيرا في عدد المشاريع المقررة في الصناعات الأولية وما يتصل بها من صناعات تحضيرية.

٩١ - وظل الاستثمار يتركز وفقا للمناطق الجغرافية وبحسب القطاعات. وظلت البلدان الغنية بالموارد تحظى بالنصيب الأكبر من هذه التدفقات، إذ اجتذبت جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وغينيا الاستوائية وموزامبيق وميانمار أكثر من بليون دولار كل منها على حدة. ولا غرابة في أن الاستثمار الأجنبي المباشر استهدف القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية، على الرغم من أن حصة هذه القطاعات من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت تتناقص. وهذا ما يمكن أن يبشر بالخير إذا كانت الحصة المتزايدة للقطاعات غير القائمة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الصناعة التحويلية والخدمات، مصحوبة بزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل فضلا عن زيادة نقل التكنولوجيا وتراكم القدرات.

التحويلات

٩٢ - بلغت قيمة تدفقات التحويلات المسجلة رسميا إلى جميع أقل البلدان نموا ٣٠,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وهذا ما مثل زيادة بنسبة ١١ في المائة مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١١. وقد عكس هذا النمو المطرد استمرار الزيادة في التحويلات المالية في البعض من أكبر البلدان المتلقية، ولا سيما بنغلاديش ونيبال.

٩٣ - وعلى الرغم من بعض الأفكار المبتكرة التي قدمت إلى هذا القطاع، بما في ذلك توفير الخدمات الدولية للتحويلات من جانب مشغلي الصيرفة المتنقلة، ومن الأمثلة على ذلك جمهورية ترازيا المتحدة، فقد ظلت تكاليف التحويل باهظة، كما ظلت في بعض الحالات الأعلى من نوعها في العالم. ومن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع التكاليف هو أن معظم التحويلات المالية أجريت نقدياً من خلال شركات تحويل الأموال أو من خلال المصارف التي تعمل بالوكالة عن تلك الشركات. وفي المقابل، فإن طريقة التحويل من حساب إلى آخر، أو من نقود إلى حساب، وهي أرخص الطرق، لا تمثل سوى نسبة صغيرة من مجموع التدفقات المحولة. والتحدي لا يكمن فحسب في الحد من تكاليف التحويل، ولكن أيضا في الاستفادة من الأثر الإنمائي لهذه التدفقات، بسبل منها على وجه الخصوص بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا. ومن شأن وجود قدر أكبر من الاتساق والشمولية في السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة والتحويلات المالية، إلى جانب الواجهة المناسبة في البلدان المضيفة، أن يعودا بالنفع على الجميع.

الحوكمة على جميع المستويات

٩٤ - في معظم أقل البلدان نمواً، يتم اختيار القادة من خلال انتخابات تشارك فيها أحزاب متعددة. ويجري تدريجياً وضع الضوابط والموازن في مجال السلطة التنفيذية. وقد كان التقدم المحرز هشاً، كما يتضح من حالات الارتداد المؤقت إلى النظم غير الديمقراطية والعثرات التي أصابت العملية الانتخابية في بعض البلدان. وقطع أيضاً الكثير من أقل البلدان نمواً أشواطاً كبيرة في التقدم صوب زيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي.

٩٥ - وتلتزم غالبية أقل البلدان نمواً بمكافحة الفساد. فقد بلغ عدد أقل البلدان نمواً التي أقرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو وقعتها أو صدقت عليها ٤١ بلداً في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع ٤٠ بلداً في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٣، صدقت غينيا وكيريباس على الاتفاقية واستكملت خمسة من أقل البلدان نمواً استعراضاتها في إطار آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية. كما أوليت المسائل المتعلقة بأسعار التحويلات وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة اهتماماً متزايداً في المناقشات التي أجرتها مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. غير أن معظم هذه المناقشات لم يتجسد بعد في خطط عمل ملموسة وفعالة. فإذا ما صُممت خطط العمل هذه ووُضعت موضع التنفيذ، فإنها سوف تقلب مسار استنزاف المدخرات إلى حد كبير في أقل البلدان نمواً، التي لولا ذلك لجرى توجيهها نحو أنشطة النمو والتنمية.

٩٦ - وامتثل أيضاً عدد متزايد من أقل البلدان نمواً للمبادئ الواردة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، فكشفت علناً عن معلومات تتعلق بالإيرادات التي تجنيها حكوماتها من الصناعات الاستخراجية. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، كانت ١٠ بلدان من أقل البلدان نمواً قد امتثلت لهذه المبادرة، بعد استيفاء جميع شروطها، في حين أن ٧ بلدان أخرى نفذت المبادرة دون أن تستوف بعد جميع شروطها.

٩٧ - وواصل أيضاً الكثير من أقل البلدان نمواً إحراز تقدم في تعزيز إعداد الميزانية وتنفيذها ورصدها، وبالتالي تحسين الشفافية في الإنفاق العام. فعلى سبيل المثال، لدى ما لا يقل عن تسعة بلدان نظم قائمة لتتبع المخصصات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود من أجل تحسين إدارة الضرائب والجمارك وتوسيع القاعدة الضريبية. غير أن استمرار التقدم وتسريع وتيرته سيتوقف في جزء منه على استمرار الجهات المانحة في تقديم الدعم والتمويل.

٩٨ - ولم يُحرز تقدم ذو شأن في إصلاح هياكل الحوكمة العالمية. فقد اقترحت مجموعة من الإصلاحات لتجسد الثقل المتزايد للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ولكن تلك الإصلاحات لم تسفر سوى عن زيادة التمثيل للمجلس التنفيذي للبنك الدولي، ومنح

مقعد إضافي واحد لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يوجد ثلثا أقل البلدان نموا. واقتُرح أيضا إجراء إصلاحات للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ولنظام حصص البلدان، ولكن حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، لم تكن تلك الإصلاحات قد اعتُمدت، بسبب عدم كفاية الأصوات المؤيدة لها. وحتى وإن اعتُمدت هذه الإصلاحات، فإن تمثيل أقل البلدان نموا لن يكون متناسبا مع حجمها الديمغرافي وضخامة الأنشطة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي في هذه البلدان.

رابعا - مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

٩٩ - بعد تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في وثائق التخطيط ذات الصلة بأقل البلدان نموا، تبرز الحاجة إلى توخي الكفاءة في التنفيذ والمتابعة والرصد على الصعيد الوطني بغية تحقيق الهدف المحدد المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

١٠٠ - وكشفت الدورات المتعاقبة لحلقات العمل السنوية التي تعقد لجهات الاتصال الوطنية التابعة لأقل البلدان نموا^(١٧)، والتي ينظمها مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عن قيام غالبية أقل البلدان نموا بالفعل بمواءمة استراتيجياتها الإنمائية الوطنية مع المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج العمل، وانتقال الكثير منها إلى مرحلة التنفيذ. ويتفاوت مستوى التنفيذ والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات فيما بين المجالات الثمانية ذات الأولوية وكذلك في جميع أقل البلدان نموا. غير أن الكثير من أقل البلدان نموا أحرز تقدما ملحوظا في ذلك الصدد.

١٠١ - وفي إثيوبيا، أُدمج برنامج عمل اسطنبول كاملا في الخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل، وهو الآن قيد التنفيذ في جميع أرجاء البلد. وبالمثل، قامت توفالو بمواءمة خطتها الوطنية مع المجالات ذات الأولوية في برنامج العمل ووضعت استراتيجيات قطاعية لتحقيق بعض من تلك المجالات، بما يشمل وضع خطة وطنية رئيسية للطاقة مدتها ١٠ سنوات ترمي إلى الاعتماد بنسبة ١٠٠ في المائة على الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠. وتنفذ هذه الخطة حاليا من خلال إقامة مشاريع الطاقة المتجددة التي تستخدم الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة

(١٧) توفر حلقات العمل السنوية التي تعقد لجهات الاتصال الوطنية التابعة لأقل البلدان نموا منبرا لكي يستعرض مقرررو السياسات في أقل البلدان نموا حالة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كل في بلده، وتحديد التحديات وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الأحيائية. وسيسهّم ذلك إسهاما مباشرا في إحداث التحول الهيكلي ودعم نمو القطاع الخاص في توفالو.

١٠٢ - وتمشيا مع برنامج عمل اسطنبول، ركزت نيبال سياساتها الحكومية على زيادة القدرات الإنتاجية لاقتصادها. ففي خطتها الحالية الممتدة على ثلاث سنوات، تركز نيبال على توليد فرص العمل وزيادة القيمة المضافة في مجالي الزراعة والصناعات التحويلية. فقد وسّعت رقعة القطاع المالي لتشمل مزيدا من المناطق الريفية، كما يُنفذ برنامج تنمية المشاريع الصغرى في ٤٨ منطقة. وهناك إدراك متزايد لما يكتسبه اتباع نهج متسق ومستدام من أهمية حاسمة لتشجيع التنمية المستدامة من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية والطاقة والقطاعات الإنتاجية. وقد ساعدت هذه الإجراءات نوعا ما في زيادة عدد المنتجات التي تعتمد على المواد الخام المحلية واستخدام المهارات والتكنولوجيا المحسّنة. وبالمثل، أحرزت بوركينا فاسو تقدما في مجالات شتى تسهم في زيادة القدرة الإنتاجية للبلد، وذلك بالاستثمار في تحسين البنية التحتية للنقل بالطرق البرية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وسبل الحصول على الطاقة. أما زامبيا، فلا تنفك تحرز تقدما مطردا أيضا صوب تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول من خلال تنفيذ برامج تنمية شتى. ويعزى قدر كبير من النمو الاقتصادي الذي حققه البلد إلى تطوير قطاعات البناء والنقل والاتصالات والتجارة والتبادل التجاري.

١٠٣ - وعزز العديد من أقل البلدان نموا التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فقد أنشأت غينيا على سبيل المثال برامج تقنية وعلمية بالتعاون مع بلدان في أمريكا الجنوبية وأفريقيا. واستهلت جيبوتي عددا من المشاريع الكبيرة لتحسين البنية التحتية بدعم من الصين وقطر. وستجري منظمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مناقشة مستفيضة خلال المؤتمر الوزاري بشأن الشراكات الجديدة من أجل تطوير القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا المقرر عقده في كوتونو، بنن، في تموز/يوليه ٢٠١٤.

١٠٤ - وفي بعض البلدان، اعترضت بعض التحديات تنفيذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذا مبكرا، على الصعيدين المحلي والخارجي، منها نقص القدرات المالية والتقنية والتكنولوجية. وعلى وجه الخصوص، يُعتبر تحسين القدرات التقنية والتكنولوجية في القطاعين العام والخاص أمرا ذا أهمية حاسمة لتنفيذ مختلف المشاريع الاستثمارية وتشغيلها بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، تعوق الأوضاع السياسية والأمنية السائدة في بعض البلدان تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية وبرنامج العمل المذكور.

١٠٥ - وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق برفع أسماء بعض البلدان من فئة أقل البلدان نموا. ففي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، رُفِع اسم ساموا من تلك الفئة، مما يجعلها رابع بلد يقوم

بذلك. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قررت الجمعية العامة رفع اسم غينيا الاستوائية من تلك الفئة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ واسم فانواتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر قرار الجمعية العامة ١٨/٦٨). وترصد لجنة السياسات الإنمائية البلدان التي رُفِعَ اسمها والتي يجري رفع اسمها من هذه الفئة، بالإضافة إلى ملديف التي رُفِعَ اسمها في عام ٢٠١١ (انظر E/2014/33).

١٠٦ - وقد ازداد عدد أقل البلدان نموا التي تطمح إلى رفع اسمها من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. واستهل العديد منها إعداد تقييمات لأثر رفع اسمها من هذه الفئة في المساعدة الإنمائية الرسمية وقطاع التجارة، وذلك بسبل منها تبادل وجهات النظر مع البلدان التي رُفِعَ اسمها من هذه الفئة. ويعكف العديد منها أيضا على صوغ استراتيجيات لرفع اسمها من هذه الفئة.

١٠٧ - وفي اجتماع المائة المستديرة الثاني عشر الذي عقده بوتان مع شركائها في التنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عرضت حكومة بوتان خططها الخمسية الحادية عشرة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، التي أعادت فيها التأكيد على أن رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠ يتصدر قائمة أولويات الحكومة. وكان الاجتماع يهدف أيضا إلى كفالة مواءمة المساعدة الإنمائية بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية لتحسين فعالية المعونة.

١٠٨ - وتتجسد الشواغل الخاصة بأقل البلدان نموا أيضا في التقارير والوثائق الختامية الصادرة عن شركاء تلك البلدان في التنمية. فعلى سبيل المثال، يشير إعلان قادة مجموعة العشرين الذي صدر عقب الاجتماع الذي عقده المجموعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، إشارة صريحة إلى إعلان وبرنامج عمل اسطنبول. ويتضمن تقرير سانت بطرسبرغ عن مساءلة مجموعة العشرين عن التزاماتها الإنمائية عدة إشارات إلى أقل البلدان نموا في مجالات الابتكار الزراعي والمعونة التجارية، كما يشير إلى التقدم الذي أحرزه أعضاء مجموعة العشرين بالفعل في تيسير وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية أو حصص عليها.

١٠٩ - ومع أن مجموع الموارد المخصصة للمعونة التجارية ارتفع بشكل كبير في عام ٢٠١٢، فإن حصة أقل البلدان نموا منها انخفضت بنسبة تتراوح بين ٢ في المائة و ٢٤ في المائة من ذلك المجموع. ومن خلال الدعم المقدم عبر الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا، أدرج العديد من تلك البلدان أولويات جديدة تتصل بالتجارة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وفي مشاوراتها وحواراتها مع المانحين. وتولي أقل البلدان نموا أهمية لسلاسل الأنشطة المولدة للقيمة باعتبارها محركا لتلبية المتطلبات الجديدة للمعونة التجارية. وبانضمام ميانمار إلى الإطار المتكامل المعزز في عام ٢٠١٣،

يصل إجمالي عدد البلدان المستفيدة منه إلى ٤٩ بلداً، منها ٤٦ بلداً من أقل البلدان نمواً و ٣ بلدان خرجت مؤخراً من هذه الفئة وهي: ساموا، وكابو فيردي، وملديف. وبلغ إجمالي التبرعات المقدمة لعمليات الإطار الممولة من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين زهاء ٢٣٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣. غير أن تلك التبرعات انخفضت بشكل ملحوظ في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

١١٠ - ووافق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته التاسعة عشرة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على إنشاء آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، وهي الآلية التي يتوقع أن تزيد من فرص أقل البلدان نمواً في الحصول على التمويل المتعلق بالتكيف مع تغير المناخ. وتولي عدة بلدان الأولوية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتمويل التكيف مع تغير المناخ عن طريق زيادة تبرعاتها المقدمة إلى صندوق أقل البلدان نمواً وصندوق التكيف مع تغير المناخ.

١١١ - وأحرز بعض التقدم في تفعيل صندوق المناخ الأخضر. ففي شباط/فبراير ٢٠١٤، قرر مجلس الصندوق أن يستهدف الصندوق تحقيق توازن بنسبة ٥٠ إلى ٥٠ بين التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. بمرور الزمن، مع تخصيص نسبة دُنيا قدرها ٥٠ في المائة من الاعتماد المرصود للتكيف مع المناخ للبلدان التي تقل منعتها بشكل خاص، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية. غير أن إجمالي الالتزامات الحالية لتمويل التكيف مع تغير المناخ لا يكفي لتغطية الاحتياجات المالية لأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته.

١١٢ - وأعلن العديد من المانحين الثنائيين أنهم سيعطون الأولوية لأقل البلدان نمواً في ما يبذلونه من تعاون، وذلك إلى جانب مجموعات أخرى من البلدان في معظم الأحيان (كالدول الهشة وأفريقيا)، وأن ذلك كثيراً ما سيقترن بزيادة التركيز على الحد من الفقر. وتغلب أقل البلدان نمواً على قائمة البلدان الشريكة للعديد من البلدان المانحة. ومع ذلك، فإن الحصة التي يوجهها ١٠ من المانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً انخفضت انخفاضاً كبيراً. وأحد أسباب هذا الانخفاض هو تزايد حصة القروض الميسرة التي يوجه معظمها إلى بلدان أخرى بخلاف أقل البلدان نمواً. وقد ركز العديد من المانحين غير الأعضاء في اللجنة دعمهم صوب تطوير البنية التحتية في أقل البلدان نمواً، فضلاً عن تبادل الخبرات وبناء القدرات عن طريق المنح الدراسية مثلاً. ويتزايد أيضاً التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعماً للتنمية في أقل البلدان نمواً.

التقدم المحرز فيما يتعلق بالمساءلة المتبادلة

١١٣ - أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٢٤، على ضرورة كفاءة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن متابعة الفقرة ١٤٥ من برنامج عمل اسطنبول المتعلقة بالتدابير المتخذة لكفاءة المساءلة المتبادلة. ووافقت الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات الضرورية لكفاءة المساءلة المتبادلة لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية عن الوفاء بما تعهدوا به من التزامات في إطار برنامج العمل.

١١٤ - وقد أُتخذ عدد من المبادرات بالفعل لكفاءة المساءلة المتبادلة، التي يمكن أن تسهم مساهمة هامة في تحسين شراكات التعاون الإنمائي. وقيّم التقرير السنوي للأمين العام مدى تنفيذ أهداف برنامج عمل اسطنبول وغاياته، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية. وتتيح المناقشات التي تجريها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن البندين ٢٢ (أ) و ٩ (ب) من جدول الأعمال فرصة هامة لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية للدخول في حوار بشأن مساهمة كل منهما في تنفيذ برنامج العمل. وتكتسي هاتان العمليتان أهمية حاسمة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية في تنفيذ كل منهما لالتزاماته.

١١٥ - ويُعد منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمثابة منتدى هام يجمع أصحاب المصلحة المتعددين لتبادل المساءلة عن فعالية المعونة. وخلال المداولات التي جرت في الندوة الرفيعة المستوى التي عقدها المنتدى في عام ٢٠١٤ في ألمانيا تحت عنوان "التعاون الإنمائي الفعال والخاضع للمساءلة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥"، شُدد على أن الشروط المسبقة للمساءلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة وتتضمن التزامات حقيقية تدعمها الإرادة السياسية، ومواءمة مختلف الجهات الفاعلة لأولوياتها، وإرساء ثقافة المساءلة والثقة، وبناء القدرات، ولا سيما في البلدان المستفيدة. وأفادت ملاوي بأنها أنشأت بوابة إلكترونية لإدارة المعونة توفر معلومات على شبكة الإنترنت عن المشاريع الممولة من المانحين، وذلك تعزيزاً للشفافية والمواءمة مع الأولويات الوطنية. وشارك عدد كبير من أقل البلدان نمواً في استبيان عن المساءلة المتبادلة، فأعربت عما توليه لهذه المسألة من أولوية قصوى. ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن المساءلة لا تزال تركز على الحكومات المستفيدة من المعونة بدلاً من أن تكون متبادلة حقاً.

١١٦ - ووضع بعض أقل البلدان نمواً أطراً لتقييم الأداء على الصعيد الوطني لتقييم أداء كل جهة مانحة على حدة بشأن التزامات فعالية المعونة، وهي تقييمات يمكن أن تكون أداة قوية لحفز الأداء الجيد في أوساط المانحين.

١١٧ - ورغم وجود عمليات تتعلق بالمساءلة المتبادلة بالفعل، لا تزال هناك فجوة كبيرة في الوفاء بالتزامات برنامج عمل اسطنبول من جانب شركاء التنمية. ولذلك، فإن إحراز تقدم في مجال المساءلة المتبادلة يكتسي أهمية حيوية. وتبين التجارب القطرية أن الضغط المتبادل في أوساط المانحين، فضلا عن وجود قيادة حكومية قوية، يمكن أن يكونا حافزا فعالا للجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها. ويكتسي أيضا إعراب أقل البلدان نموا عن رأيها ومشاركتها بشكل أكبر في عمليات استعراض الأقران القائمة أهمية حاسمة. وبالمثل، فإن الحوار بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية بشأن أدوار ومسؤوليات كل من أصحاب المصلحة في علاقة المعونة ينبغي أن يكون أكثر تنظيما. ومن الضروري توفير المساحة والمنابر الملائمة لهذا الحوار.

مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

١١٨ - ما برحت برلمانات أقل البلدان نموا أيضا تشارك مشاركة فاعلة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وخلال الدورة ١٢٩ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي التي عُقدت في عام ٢٠١٣، ناقشت اللجنة المعنية بشؤون الأمم المتحدة متابعة برنامج عمل اسطنبول، ولا سيما طريقة ترجمة مستوى الالتزام المتجسد في برنامج العمل إلى إجراءات متابعة فعالة ينفذها جميع شركاء التنمية. وأولي اهتمام خاص لمسألة سبل دعم تعميم مراعاة برنامج العمل في أعمال برلمانات أقل البلدان نموا والبلدان الشريكة في التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، تناولت المناقشة أيضا النتائج التي توصلت إليها مجموعات التركيز التي نُظمت في العديد من برلمانات أقل البلدان نموا بالتعاون الوثيق مع المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمهيدا لانعقاد الدورة.

١١٩ - واستنادا إلى هذه النتائج، أعد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية منشورا بعنوان "المشاركة البرلمانية في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠"^(١٨). ويعرض المنشور استراتيجية واضحة لتحرير الإمكانيات غير المستغلة لتعبئة برلمانية قوية في تنفيذ برنامج العمل، بالاستناد إلى الدليل المتمثل في أن أحد المكونات التي لا غنى عنها للحكم الرشيد في أقل البلدان نموا هو البرلمانات النشطة التي تروج للأولويات الرئيسية وتسهم في تشكيل توافق الآراء بشأن الاستراتيجيات الإنمائية الرامية إلى الخروج من فئة أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، من المهم كفالة إدراج جميع تدفقات الأموال من الشركاء في التنمية في الميزانية حتى يتسنى للبرلمانات رصدها.

(١٨) انظر <http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2014/01/IPoA-Parliaments-2013.pdf>.

١٢٠ - ولا تزال الأوساط الأكاديمية تشارك أيضا في تنفيذ برنامج العمل. فقد أجرت الشراكة المستقلة لرصد نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، وهو عبارة عن مجموعة من مراكز البحث والمؤسسات الأكاديمية الكائنة في أقل البلدان نموا والبلدان الشريكة، بحثا ينصب على السياسات العامة بشأن تنفيذ مجالات العمل ذات الأولوية في برنامج العمل، ونظمت مناسبات للمساعدة في الحفاظ على اهتمام واضعي السياسات والممارسين والجمهور بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في عام ٢٠١١، وتعزيز ذلك الاهتمام.

١٢١ - أما على صعيد المجتمع المدني، فيواصل مرصد أقل البلدان نموا تنظيم حملات لإعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا في الشراكات العالمية وإدراج القضايا ذات الصلة بشكل بارز في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعقد المعهد الدولي للبيئة والتنمية اجتماعا رفيع المستوى لفريق الخبراء المستقل المعني بأقل البلدان نموا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ترأسه رئيس وزراء هايتي السابق، ميشيل دوفيفيه بيير - لوي، وتمخض الاجتماع عن إعداد العديد من الوثائق.

١٢٢ - وما فتئ الشركاء من القطاع الخاص يشاركون مشاركة فعالة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. ففي إطار متابعة مبادرات القطاع الخاص التي استُهلكت في اسطنبول، نظم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مناسبة رفيعة المستوى في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بشأن توفير الطاقة المستدامة لصالح أقل البلدان نموا. وكان ممثلو القطاع الخاص من بين المشاركين في هذه المناسبة التي تمخضت عن وثيقة ختامية شُدد فيها على أهمية وجود التزام سياسي لدى أقل البلدان نموا بالمضي قدما بخطة الطاقة المستدامة في إطار شراكة مع القطاع الخاص.

١٢٣ - ودعا الممثل السامي أيضا إلى مراعاة مصالح أقل البلدان نموا بصفته عضوا في المجلس الاستشاري لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع وفي لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، وكلاهما يحظيان بتمثيل كبير لدى القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ركز مكتب الممثل السامي على الحصول على الطاقة وتوفير التمويل للطاقة المستدامة، وهما مجالان يحتاجان إلى مشاركة نشطة وقوية من جانب القطاع الخاص لكفالة تحقيق أهداف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع في أقل البلدان نموا. ومن خلال لجنة النطاق العريض، سلط مكتب الممثل السامي الضوء على العقبات الهيكلية المستمرة التي تواجه أقل البلدان نموا في سعيها إلى زيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيا النطاق العريض، ودعا إلى اتخاذ تدابير ذات أهداف محددة

في مجال السياسة العامة لمعالجة نقص التمويل والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً.

دعم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية لأولويات أقل البلدان نمواً^(١٩)

١٢٤ - تناولت آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة، مثل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مسألة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بهدف ضمان التنسيق والرصد على نطاق المنظومة، بوسائل منها تنفيذ الولاية المنبثقة عن قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٠.

١٢٥ - ومنذ عام ٢٠١١، اتخذ ١٧ كياناً من كيانات الأمم المتحدة وسائر الكيانات قرارات بتعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول وإدراج أحكامه في برامج عملها. وكلفت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج مكتب الممثل السامي بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات بوصفها مجموعة أدوات لتعميم مراعاة برنامج العمل كي تنظر فيها اللجنة، وذلك من أجل مساعدة المنظمات التي لم تتمكن من القيام بذلك بعد.

١٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الممثل السامي تنفيذ مهامه المتمثلة في مساعدة الأمين العام في توفير المتابعة والرصد الفعالين لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول وحشد الدعم والموارد الدولية اللازمة لتنفيذه بصورة فعالة.

١٢٧ - وأسندت إلى مكتب الممثل الخاص أيضاً مهمة التعبئة والتنسيق الكاملين بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية تيسير تنفيذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذاً متسقاً ومنسقاً على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. ولتحقيق هذا الغرض، يدعو الممثل السامي الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات إلى عقد اجتماعات منتظمة، وهي اجتماعات توفر منبرا للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وتحسن في الوقت ذاته نطاق وفعالية الدعم الذي تقدمه تلك المنظمات إلى أقل البلدان نمواً. وعلى نحو ما أقرته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، يتوقع أن يوائم الفريق الاستشاري جدول أعماله مع جدول أعمال اللجنة، مما سيزيد من أوجه التآزر بين عمل الهيئتين ويكفل تركيز اللجنة بشكل أكبر في مداولاتها وتقاريرها على معالجة المسائل ذات الصلة بأقل البلدان نمواً.

(١٩) يستند هذا السرد إلى المدخلات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية.

١٢٨ - وتدعم منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات أقل البلدان نمواً من خلال توفير الدعم التشغيلي وبناء القدرات والمساعدة التقنية، فضلاً عن إجراء البحوث والتحليلات المنصبة على السياسات في مجال قضايا التنمية التي تغطي جميع المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول. وتوجز الفقرات الواردة أدناه بعضاً مما تبذله هذه المنظمات من جهود.

١٢٩ - وواصل مكتب الممثل السامي عمله في مجال الدعوة لإذكاء الوعي الدولي بالتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً ووضعها في صدارة جدول أعمال التعاون الإنمائي العالمي، وذلك بدعم من جهات عدة منها إدارة شؤون الإعلام. وقد ركز الممثل السامي في ما يضطلع به من أنشطة الدعوة على تجسيد احتياجات وأولويات تلك البلدان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة.

١٣٠ - ونظم مكتب الممثل السامي سلسلة من المناسبات التي كرسها لتعزيز الشراكات بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية وطرح في الوقت نفسه أولويات تلك البلدان في مقدمة الحوار العالمي المتعلق بوضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن تلك المناسبات ما يلي: (أ) المناسبة الرفيعة المستوى بشأن توفير الطاقة المستدامة لأقل البلدان نمواً، التي عُقدت برئاسة رؤساء كل من إثيوبيا وليبيريا والنرويج، على هامش المناقشة العامة لدورة الجمعية العامة الثامنة والستين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛ (ب) واجتماع تشاوري بين الممثلين الدائمين عُقد في غلين كوف، نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ (ج) ومناسبة خاصة عن "إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: أولويات أقل البلدان الأقل نمواً"، نُظمت بالتعاون مع ويلتون بارك والمعهد الدولي للبيئة والتنمية في المملكة المتحدة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٣١ - ولعرض الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً الطامحة إلى رفع اسمها من هذه القائمة، تعاون مكتب الممثل السامي مع مجموعة أصدقاء أقل البلدان نمواً في تنظيم إفطار عمل وزاري بشأن رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، عُقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، واشترك في رئاسته وزير الشؤون الخارجية التركي ووزير التعاون الإنمائي البلجيكي بصفتها رئيساً مجموعة الأصدقاء. وأتاح الاجتماع لوزراء أقل البلدان نمواً الطامحة إلى رفع اسمها من تلك القائمة فرصة المشاركة في مناقشة تفاعلية مع وزراء البلدان الشريكة في التنمية وحشد دعم أفضل لمواصلة الجهود الإنمائية التي تبذلها بلدانهم في سبيل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذاً كاملاً وفي حينه بحلول عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، قاد مكتب الممثل السامي، بناء على طلب من حكومة أنغولا، حلقة عمل وطنية حول استراتيجيات رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً نُظمت في تموز/يوليه ٢٠١٣، في لواندا، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٣٢ - وخصَّص العمل التحليلي للتقرير الأول الصادر عن مكتب الممثل السامي في سلسلة بعنوان "حالة أقل البلدان نمواً". وقد نُشر هذا التقرير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو يركز على موضوع بناء القدرات الإنتاجية باعتباره المجال الأول ذا الأولوية في برنامج عمل اسطنبول. ويجري إعداد التقرير الثاني الذي يركز على القضاء على الفقر المدقع في أقل البلدان نمواً.

١٣٣ - ولا تزال اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تولي اهتماماً خاصاً في برامجها لاحتياجات أقل الدول الأعضاء نمواً. فمن بين الأنشطة العديدة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم إنشاء المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن ليكون بمثابة الذراع التنفيذي لرؤية التعدين في أفريقيا، ونشر دراسة عن بناء قدرة أقل البلدان الأفريقية نمواً على الانتعاش الاقتصادي للتصدي لتغير المناخ. وتُجرى دراسة أخرى لإتاحة الدروس المستفادة في مجال التخطيط الإنمائي في أفريقيا، بما في ذلك توصيات بشأن أقل البلدان نمواً وعملية رفعها من القائمة. وساهمت أنشطة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في المساعي التي تبذلها أقل البلدان الأفريقية نمواً في سبيل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

١٣٤ - ونفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ العديد من مشاريع تنمية القدرات التي ركزت على مواضيع شتى بدءاً بتطوير البنية التحتية للنقل وتيسير التجارة، مروراً بأمن الطاقة والموارد المائية، وانتهاءً بالحد من مخاطر الكوارث وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وبالتعاون مع حكومة كمبوديا، اشتركت اللجنة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم حلقة عمل تدريبية إقليمية حول استراتيجيات الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً، في سيام ريب، كمبوديا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١٣٥ - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هاييتي من خلال تنفيذ مشروع في مجالي الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية المشروطة. وفي اليمن والسودان، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خدمات استشارية ونفذت أنشطة لبناء القدرات في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية؛ والحكم الرشيد والإحصاءات وتحليل الفقر؛ والقدرة الإنتاجية والتجارة والسلع الأساسية.

١٣٦ - وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً من خلال تحليلاته المكرسة للبحوث والسياسات، وأنشطته في مجال التعاون التقني وبناء القدرات. وشرع الأونكتاد، مساهمة منه في رصد برنامج عمل اسطنبول، في استحداث مؤشرات محددة كمّاً بهدف قياس القدرات الإنتاجية على الصعيد الاقتصادي في أقل البلدان نمواً، ووضع أسس لمقارنتها. وقد ركز الأونكتاد في "تقرير أقل البلدان نمواً

عام ٢٠١٣: النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة“ على النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. ودعمت مشاريع أخرى للأونكتاد عملية تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والتصدي للتحديات الماثلة في مجال اللوجستيات البحرية وإدارة الموانئ بفعالية، بالإضافة إلى التفاوض بشكل فعال على ترتيبات تيسير التجارة على الصعبدین الثنائي والإقليمي.

١٣٧ - وواصلت منظمة التجارة العالمية توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات للدول الأعضاء فيها من أقل البلدان نمواً، بسبل منها الإطار المتكامل المعزز، وهو عبارة عن مبادرة اتخذتها جهات مانحة متعددة. وفي عام ٢٠١٣، قامت اللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية بتعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول من خلال اعتماد برنامج عمل منقح. وأثناء المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، رحب وزراء التجارة باليمن كعضو جديد واعتمدوا حزمة إجراءات بشأن أقل البلدان نمواً تتألف من قرارات محددة تتعلق بتيسير وصول منتجات تلك البلدان إلى الأسواق من دون فرض رسوم جمركية وحصص عليها، وإعمال قواعد المنشأ التفضيلية، وإعفاء خدمات تلك البلدان من الرسوم. وأُخذ لقرار رابع فيما يتعلق بالقطن، وهو يكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً.

١٣٨ - وواصل مركز التجارة الدولية تقديم التعاون التقني إلى أقل البلدان نمواً في مجالي تشجيع الصادرات وتنمية التجارة. وقُدِّمت خدمات استشارية إلى القطاع الخاص وإلى الحكومات في أقل البلدان نمواً التي هي في المراحل المبكرة من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل إذكاء الوعي وبناء أسس دعم الأعمال التجارية. وتمثلت أهداف المشاريع الأخرى التي ينفذها مركز التجارة الدولية لفائدة تلك البلدان في تعزيز سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة فيما يخص صادرات الأناناس والقطن، ودعم قطاع الحرير من أجل تنويع الصادرات، وتحسين الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المرأة العاملة في قطاع البن.

١٣٩ - وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، عمل صندوق النقد الدولي مع البلدان ذات الدخل المنخفض، التي تشكل أقل البلدان نمواً عدداً كبيراً منها، لمساعدتها على تعزيز قدرتها على مقاومة الصدمات في المستقبل. وزاد الصندوق الموارد المتاحة لتلك البلدان زيادة كبيرة لتصل إلى ١٧ بليون دولار في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، ولم يطبق أي فوائد على أي قرض من القروض الميسرة التي منحها حتى نهاية عام ٢٠١٤ من خلال مختلف منافذ الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، والتي تراوحت بين التمويل القصير الأجل والتمويل في حالات الطوارئ ودعم ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط.

١٤٠ - وباستثناء غينيا الاستوائية، لا تزال أقل البلدان نموا كلها مؤهلة للحصول على قروض ميسرة أو هبات للتصدي لأشد التحديات الإنمائية إلحاحا، وذلك في إطار المؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

١٤١ - واستفادت تلك البلدان أيضا من شروط تمويل ميسرة للمشاريع التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دعما لتنمية المشاريع الزراعية الصغيرة، بما في ذلك التدريب المهني وتحسين الإنتاجية الزراعية وتطوير سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة والمناصرة للفقراء ومشاريع الري الصغيرة في ٤٤ بلدا من أقل البلدان نموا. وكانت إدارة الموارد الطبيعية من المجالات الأخرى التي يزداد الاستثمار فيها.

١٤٢ - وركز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أعماله على تمويل التنمية الشاملة والمحلية في ما يخص أقل البلدان نموا، ويندرج نهجه الشامل في إطار برنامج عمل اسطنبول. وفي محاولة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، نفذ الصندوق برنامجا المعروف باسم مايكروليد اكسبانشن (MicroLead Expansion) في ١٧ بلدا من أقل البلدان نموا بهدف زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية، ولا سيما خدمات الادخار، وذلك من خلال توفير المنح والقروض التي تحفز الرائد من مقدمي الخدمات المصرفية على إنشاء مؤسسات مالية جديدة تستهدف الشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض في المناطق التي لا تغطي بخدمات كافية.

١٤٣ - وركزت المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أقل البلدان نموا على تنمية القدرات الوطنية الفنية والإدارية والمؤسسية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، بهدف تشجيع التطبيقات المستدامة للتقنيات النووية في مجالات إنتاجية الأغذية والزراعة، والتغذية والخدمات الصحية، والمياه والبيئة، والتخطيط للطاقة المستدامة.

١٤٤ - وعقدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المؤتمر الوزاري السنائي لأقل البلدان نموا في ليما، في أواخر عام ٢٠١٣. وساهم الاجتماع في تعزيز آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدعم من البلدان الناشئة، وذلك من أجل تنفيذ استراتيجية اليونيدو التنفيذية الخاصة بأقل البلدان نموا للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، التي تتمحور حول الحلول الملموسة المؤدية إلى النمو الشامل للجميع والتنمية الصناعية المستدامة، وإلى تحول بنوي في اقتصادات أقل البلدان نموا في نهاية المطاف.

١٤٥ - ودعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خمسة من أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى وضع إطار متسق يضمن الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية عن طريق تيسير تبادل أفضل الممارسات والمعارف والمهارات التي يقدمها في هذا المجال خبراء من البرازيل وتايلند والصين والهند.

١٤٦ - وواصل الاتحاد الدولي للاتصالات تنفيذ الإجراءات الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نموا على سد فجوتها الرقمية وتسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا النطاق العريض باعتبارها محركا أساسيا للتنمية. وقدّم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم إلى أقل البلدان نموا من خلال تقديم خدمات التنفيذ، وتلك المتعلقة بالمعاملات والخدمات الاستشارية في مجالات البنى التحتية المستدامة والمشتريات وإدارة المشاريع.

١٤٧ - وأما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فقد ظلّت تولي اهتماما مركزا لأقل البلدان نموا من خلال شراكات 'تجديد الوعد' و 'تحسين مستوى التغذية' و 'الصرف الصحي والمياه للجميع'.

١٤٨ - وتلقّت أقل البلدان نموا مساعدة من منظمة الأغذية والزراعة في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، ومن بينها التكييف المستدام لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية؛ وإدارة واستخدام موارد مصايد الأسماك وتربية المائيات؛ وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛ وإدارة الموارد الحرجية واستغلالها بصورة مستدامة؛ وتنمية التجارة والأسواق.

١٤٩ - وكانت مسألة الأمن الغذائي في صميم أنشطة برنامج الأغذية العالمي في أقل البلدان نموا، حيث يعاني نصف الأطفال تقريبا من وقف النمو. وتم توسيع نطاق المساعدة الغذائية وتعزيزها، وأنشئت برامج شبكات الأمان للتصدي للجوع وسوء التغذية. وعمل مركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي، في شراكة مع حكومة البرازيل، مع ١٤ من أقل البلدان نموا لتعزيز قدراتها في مجال الإطعام والتغذية في المدارس.

١٥٠ - وساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز القدرات الوطنية من أجل إدراج القضايا السكانية في السياسات والخطط وأطر الإنفاق العامة الوطنية ذات الصلة في ٤٥ بلدا من أقل البلدان نموا، وقدم لها المساعدة في إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع والحد من الوفيات النفاسية.

١٥١ - أما أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في إطار الخطة العالمية للقضاء على الإصابات الجديدة بهذا الفيروس في صفوف الأطفال والحفاظ على حياة أمهاتهم، فقد وفرت تغطية بلغت نسبتها ٦٧ في المائة في ما يخص منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل في أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٢، بالمقارنة مع ٣٢ في المائة عام ٢٠١٠، وهذه علامة على إحراز تقدم كبير في كبح انتشار الوباء في هذه البلدان.

١٥٢ - وعززت العديد من وكالات الأمم المتحدة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً في مجال تغيير المناخ والاستدامة البيئية. وساعد البرنامج الإنمائي هذه البلدان على صياغة وتنفيذ استراتيجيات حضراء تروم تخفيض معدلات انبعاث الكربون والتكيف مع تغير المناخ وتبني إمكانية اغتنام الفرص الناشئة في مجال تمويل البرامج المتعلقة بتغيير المناخ بفعالية أكبر. وقدم الدعم التقني أيضاً من خلال مبادراته الاستراتيجية لمواجهة تغيير المناخ في أقل البلدان نمواً، تحت عنوان "القوات في الميدان"، من أجل تعزيز الاستعداد للحصول على التمويل للبرامج المتعلقة بتغيير المناخ وتنفيذ الآليات القطاعية التي تستهدف تخفيض معدلات انبعاث الكربون.

١٥٣ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مساعدة محددة الأهداف من خلال خطة عملها المكرسة للتصدي لتغيير المناخ التي تركز على تعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بتغيير المناخ، للاستفادة منها في مجال العلوم والتقييم والرصد والإنذار المبكر، وعلى تشجيع العمل على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه عن طريق تعزيز التنقيف وتوعية الجمهور.

١٥٤ - وكان العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم تدخل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أقل البلدان نمواً، من خلال برامج تهدف إلى إشراك النساء في عمليات السلام والأمن، وزيادة مشاركتهم السياسية، وإشراك الرجال والفتيان في منع العنف ضد النساء والفتيات. وفي هذا المجال، استفادت أقل البلدان نمواً أيضاً من مواصلة تنفيذ خطة اليونسكو لتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية.

١٥٥ - وقدمت المبادرة المعنية بالفقر والبيئة، التي يشترك في إدارتها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدعم المالي والتقني لمواصلة بناء القدرات في ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً، من أجل إدماج الصلات التي تربط بين الفقر والبيئة في عمليات وضع السياسات والخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية. وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة، مع حكومات أقل البلدان نمواً من أجل تعزيز قدراتها على الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها.

١٥٦ - وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقل البلدان نمواً في مجال الحكم الرشيد، بما في ذلك عن طريق دعم إصلاحات الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية، فضلاً عن زيادة الكفاءة والشفافية في تقديم خدمات القطاع العام. وشملت المساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أقل البلدان نمواً مكافحة الفساد والجريمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع وتهريب المهاجرين والعدالة الجنائية.

١٥٧ - وواصلت منظمة العمل الدولية التعاون بشكل وثيق مع أقل البلدان نموا للنهوض بالعمالة المنتجة وتنمية المهارات وتوفير العمل اللائق وفرص الحصول على الدخل. وجرى تعزيز قدرات أقل البلدان نموا من خلال المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة الدولية للهجرة في مجال إدارة الهجرة والحدود، وفي مجال إدارة موارد الشتات من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٥٨ - بعد مرور ثلاث سنوات على بدء تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، واصلت أقل البلدان نموا إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في اسطنبول. وكثفت كل من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية جهودها الرامية إلى إدماج برنامج العمل في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية واستراتيجيات في مجال التعاون الإنمائي. إلا أنه ليس من المرجح أن يحقق العديد من أقل البلدان نموا الأهداف الإنمائية للألفية وغايات البرنامج. فيتطلب بلوغ أهداف البرنامج وغاياته في الوقت المناسب أن تتخذ أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية إجراءات متسقة ومعززة في مجالات البرنامج الثمانية ذات الأولوية. وبالمثل، ينبغي أن تكون اهتمامات وشواغل هذه البلدان في صلب هذه الإجراءات خلال الوقت المتبقي لبلوغ الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥٩ - ومن المهم أن يُدمج برنامج عمل اسطنبول بقوة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، بما أن برنامج العمل يشمل في مجالاته الثمانية ذات الأولوية الجوانب الهامة في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، مع التركيز بوجه خاص على أكثر الناس تمهيشا في العالم. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام المعنون: "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" (A/68/202 و Corr.1)، ينبغي ألا تغفل خطة التنمية المستدامة في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ أحدا وأن تكون أداة تغيير لضمان حياة كريمة للجميع.

١٦٠ - ويجب مواصلة التركيز على بناء قدرات إنتاجية قوية ومستدامة في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات في أقل البلدان نموا. وكما ذكر أعلاه، إن التقدم المحرز في هذا الصدد هو مفتاح تحقيق التحول الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والحد من الاعتماد على المساعدة الخارجية، والاندماج في سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة على الصعيد العالمي بشكل خاص، وفي الاقتصاد والتجارة العالميين المتسمين بطابع العولمة، بشكل عام. وينبغي أن يعزز الشركاء في التنمية الدعم الذي يقدمونه إلى أقل البلدان نموا في هذا المجال.

١٦١ - وكما ذكر أعلاه، ما فتئت الإيرادات الحكومية في أقل البلدان نموا تشهد تزيادا، وإن كان ذلك ببطء. وتدعو الحاجة إلى تعزيز هذه الاتجاهات، فضلا عن الإجراءات التي تتخذها هذه البلدان من أجل مكافحة الفساد وزيادة الشفافية. وتعتبر العديد من أقل البلدان نموا من بين أفضل الدول أداء في مجال تذليل العقبات المرتبطة بإنشاء الأعمال التجارية وتسييرها. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال وإلى توسيع نطاق الدعم، من أجل بناء القدرات في مجال إدارة الضرائب والجمارك، على سبيل المثال. ومن المهم أيضا، بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة مواصلة تركيز الأنشطة المضطلع بها لمساندة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٦٢ - ويؤكد التقدم المتواضع المحرز نحو تحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول وغاياته والتحديات المتزايدة التي تواجهها أقل البلدان نموا ضرورة أن يعطيها شركاؤها في التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة الأولوية التي تستحقها. وليس هذا ضرورة حتمية فحسب، بل هو أيضا أداة لتشجيع قيام نظام عالمي مستقر وسلمي. ويعتبر الانخفاض الذي طال مؤخرا المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، والذي كان أكثر حدة من تخفيض المعونة المقدمة إلى البلدان النامية الأخرى، مثار قلق بصورة خاصة. ووفقا لما جاء في الدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة المساعدة الإنمائية تحت عنوان “*Outlook on Aid: Survey on Donors' Forward Spending Plans 2013-2016*” (توقعات المعونة: دراسة استقصائية عن خطط الجهات المانحة للإنفاق في المستقبل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦)، من المتوقع أن يستمر هذا الانخفاض ما لم تتخذ إجراءات تصحيحية. وينبغي عكس مسار هذا الاتجاه واتخاذ خطوات هامة للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول. وينبغي إعطاء أولوية أكبر إلى أقل البلدان نموا عند توزيع هذه المساعدة والموارد الأخرى بمستوى يتناسب مع احتياجاتها والتحديات المعقدة التي تواجهها.

١٦٣ - وفي ما يتعلق بالمساءلة المتبادلة، يعتبر إجراء حوار أكثر تنظيما بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن دور كل صاحب مصلحة ومسؤولياته في علاقة المعونة أمرا بالغ الأهمية. ومن الضروري توفير المساحة والمنابر الملائمة لهذا الحوار. وبالتالي، ينبغي أن تشمل العروض الطوعية الوطنية في إطار الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا التركيز على أن تفي أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية بالتزاماتها بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وسيكون منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس بمثابة منتدى عالمي للمساءلة المتبادلة بشأن فعالية المعونة. وينبغي أيضا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى

المعني بالتنمية المستدامة أن يستعرض باستمرار التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً في سيرها نحو تحقيق التطلعات المحددة في برنامج عمل اسطنبول وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ومن أجل تعزيز كل من المساواة المتبادلة والمساءلة المحلية، يعدّ توافر بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب أمراً في غاية الأهمية أيضاً. وبالتالي، يجب تعزيز بناء القدرات من أجل جمع البيانات وتجهيزها، لا سيما في المناطق المحتمل أن تشملها أهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات المرتبطة بها.

١٦٤ - ويمكن لحزمة الأحكام المتعلقة بأقل البلدان نمواً والتي أُنقح عليها خلال الاجتماع الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المنعقد في بالي عام ٢٠١٣، أن تنهض بقضية أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما في ما يتعلق بإتاحة وصول هذه البلدان إلى الأسواق من دون دفع رسوم جمركية أو الخضوع للحصص المفروضة، وذلك من خلال مبادئ توجيهية لوضع قواعد منشأ تفضيلية بسيطة ومرنة، وإتاحة إمكانية المعاملة التفضيلية في تجارة الخدمات عن طريق الإعفاءات والشفافية المعززة ورصد الجوانب المتصلة بالتجارة في القطن.

١٦٥ - وستشكّل هذه الاتفاقات، في حال تنفيذها، خطوة مهمة نحو تحسين وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. غير أن ذلك ينبغي أن يواكبه إجراء تخفيض كبير في الحواجز غير الجمركية، التي تشكل عقبة رئيسية تحول دون الوصول إلى الأسواق. ولذلك، فلا بد أيضاً من اتخاذ إجراءات متابعة ملموسة لتنفيذ هذه القرارات. فعلى سبيل المثال، ينبغي لأقل البلدان نمواً تحديد الأسواق التي تشكّل فيها قواعد المنشأ عقبة كأداء تعيق التصدير. وينبغي لجميع الشركاء تبسيط ومواءمة قواعد المنشأ الخاصة بأقل البلدان نمواً من أجل تيسير وصول منتجاتها إلى الأسواق على نحو أفضل. وينبغي للشركاء التجاريين توضيح ماهية مجالات ونمط الإمداد التي يمكن فيها تطبيق الإعفاء المتعلق بالخدمات.

١٦٦ - وإضافة إلى ذلك، فإن تخصيص حصة أكبر من موارد المعونة التجارية لأقل البلدان نمواً سيساعد هذه البلدان على إزالة الاختناقات في الإنتاج والإمداد، فيمكنها بذلك من اغتنام فرص الوصول إلى الأسواق على نحو أفضل. وينبغي ضمان توفير مزيد من الموارد التي يمكن التنبؤ بها في الأجل الطويل للإطار المتكامل المعزّز من أجل المساعدة على تعزيز القدرة التجارية لهذه البلدان.

١٦٧ - وكما ذكر أعلاه، فمن بين التطورات الإيجابية في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول الزيادة غير المسبوقة البالغة نسبتها ٢٠ في المائة في مستويات تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وحتى

وإن كان هذا الاستثمار يتركز في بعض القطاعات وفي بعض البلدان، فإن تعزيز السياسات والإجراءات التي يتخذها كل من هذه البلدان والبلدان الأصلية للاستثمار المباشر الأجنبي يمكن أن يؤدي دورا حاسما في زيادة تعزيز تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الذي من شأنه الإسهام في كفاءة تحقيق النمو السريع والشامل للجميع والتحول الهيكلي في أقل البلدان نموا. وقد شرع مكتب الممثل السامي، تمشيا مع طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٦٧، في الإعداد لتقرير يركّز على السياسات الوطنية والأطر التنظيمية اللازمة لتحفيز الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نموا وتحديد الخيارات والطرائق المتعلقة بنظم تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا. ومن المتوقع أن يوفر هذا التقرير، الذي سيُنجز قبل دورة الجمعية العامة التاسعة والستين، إرشادات مفيدة في هذا الصدد. وسيمثل تشغيل مستودع التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموا في موعدها المحدد معلما هاما من معالم تنفيذ برنامج العمل.

١٦٨ - ونظرا للعلاقات المتجددة بين أقل البلدان نموا والاقتصادات الناهضة وللإمكانيات الكبيرة المتاحة لزيادة توسيع نطاقها، فينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع مجالات برنامج عمل اسطنبول بآداب نهج ذي طابع مؤسسي أكثر للجهود الجماعية. وبالمثل، ينبغي إتاحة الأموال المتأتية من التمويل الابتكاري لتطوير أقل البلدان نموا.

١٦٩ - ولا يزال الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية والدولية يركّز على أقل البلدان نموا وعلى الاحتياجات الخاصة بها كما يتضح من الأنشطة العديدة المشار إليها أعلاه. بيد أن مزيدا من الكيانات ينبغي لها أن تتخذ قرارات بشأن تعميم مراعاة برنامج اسطنبول وأن تدمج أحكامه في برامج عملها. وإضافة إلى ذلك، وبناء على التقدم المحرز في هذا المجال، فينبغي لمكتب الممثل السامي أن يستمر في بذل الجهود الرامية إلى مواءمة جدول أعمال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية مع جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بهدف مساعدة مجلس الرؤساء التنفيذيين في عمله بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا.

١٧٠ - وسيظل الدعم المنسق المتواصل المقدم إلى أقل البلدان نموا، بقيادة مكتب الممثل السامي، ذا أهمية حاسمة من أجل أن تعرب تلك البلدان بفعالية عن احتياجاتها وشواغلها في عملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وقد ساعدت المساهمات المالية التي قدمها عدد من البلدان الشريكة في التنمية من الشمال والجنوب على السواء في الاضطلاع بهذه المهمة الهامة، وجميع الأطراف صاحبة المصلحة مدعوة إلى تعزيز ما تقدمه من دعم في هذا الصدد. وينبغي للتقرير المعنون "حالة أقل البلدان نموا

لعام ٢٠١٣^(٢٠) وسائر الأعمال التحليلية التي يقوم بها المكتب أن تستمر في التركيز على المسائل التنموية الحاسمة التي تواجهها هذه البلدان. وتحتاج حلقات العمل السنوية التي تقيمها مراكز التنسيق الوطنية لأقل البلدان نمواً إلى زيادة التركيز على تبادل الخبرات، بهدف تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٧١ - ومما يدعو إلى التفاؤل أن عدد أقل البلدان نمواً التي أعلنت اعترافها بلوغ مرحلة رفع اسمها من هذه القائمة بحلول عام ٢٠٢٠ آخذ في الازدياد. فينبغي لهذه البلدان أن تشرع في إعداد استراتيجية انتقالها للسلس في أقرب وقت ممكن، وأن تطلب دعماً محدداً. وينبغي للشركاء التنمويين تعزيز تدابير الانتقال السلس بطريقة مرنة للبلدان التي رُفِعَ اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٢٤، فإن المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مكتب الممثل السامي، ينبغي لها أيضاً زيادة المساعدة التي تقدمها للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً من أجل دعم انتقالها السلس من وضع أقل البلدان نمواً.

١٧٢ - وسيتيح استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول فرصة هامة لتقييم تنفيذه الفعلي، وإبراز ما تحقق من تقدم، ومواجهة التحديات التي لا تزال ماثلة. ولا بد من التكبير في بدء التحضيرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل إتاحة الفرصة لإجراء مداورات مجدية. ومن المهم أيضاً لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجان الإقليمية ذات الصلة، فضلاً عن جميع أصحاب المصلحة المعنيين، أن تشارك مشاركة كاملة في هذه التحضيرات. ويُتوقع لاستعراض منتصف المدة أن يكون عنصراً أساسياً للمساءلة المتبادلة فيما يتعلق ببرنامج العمل، وسيساعد على إرشاد منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذه الفعلي.

(٢٠) انظر <http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2013/10/State-of-the-LDCs-2013.pdf>

البيانات

قام بحساب المؤشرات الواردة في هذا المرفق مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، باستخدام معلومات مستقاة من مصادر منشورة رسمية يشار إليها مع كل جدول. وقد استخدمت أحدث البيانات المتاحة في كل حالة من الحالات؛ ونتيجة لذلك، فإن بعض البيانات قد تختلف عن البيانات المنشورة في السنوات السابقة. وإضافة إلى ذلك، وبسبب الفروق في المنهجية، فقد تختلف المجاميع المنشورة هنا بعض الاختلاف عن المصادر المنشورة الأخرى.

وُترجِّح المجاميع حسب الاقتضاء، بمعاملة جميع البلدان في المجموعة معاملة البلد الواحد، باستثناء مؤشر الربط بخطوط النقل البحري (الجدول ٢)، والنسبة المئوية للمقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء (الجدول ٥)، التي تُظهر المتوسطات البسيطة. أما في الحالات التي تكون فيها بيانات بلد بعينه غير متاحة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات الزمنية المبيّنة، فقد أُسقطت البيانات المتعلقة بذلك البلد من مجاميع ذلك المؤشر.

وأما السنوات التي تفصل بينها شرطة (من قبيل ٢٠٠١-٢٠١٠)، فتشير إلى بيانات تستند إلى متوسطات الفترة المبيّنة، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك في الملاحظات الخاصة بالجدول. في حين تشير السنوات التي تفصل بينها شرطة مائلة (من قبيل ٢٠٠٩/٢٠١٠) إلى أن البيانات المدرجة تتصل بآخر سنة متاحة في تلك الفترة.

ويمكن الاطلاع على مجموعة بيانات أكثر تفصيلاً لأرقام فرادى البلدان على العنوان

الشبكي التالي: <http://unohrrls.org/about-ldcs/indicators-and-statistics>.

الجدول ١
النمو الاقتصادي والفقير

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي	معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي (بالقيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة) (النسبة المئوية)						
	٢٠١٠-٢٠٠١	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥٥,٠	٥,٩	٥,٧	٣,٢	٤,٠	٥,٦	٤,٥	أقل البلدان الأفريقية نموا
٤١,٥	٥,٤	٥,٥	٦,١	٣,٦	٦,٩	٦,٧	أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا
٥٠,٨	٥,٧	٥,٦	٤,٣	٣,٩	٥,٩	٥,٣	جميع أقل البلدان نموا

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (<http://unstats.un.org/unsd/databases.htm>)؛ والبنك الدولي، فريق بحوث التنمية (<http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/index.htm>)؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة؛ وصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: الأرقام المتعلقة بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر هي متوسطات لجميع الملاحظات المتاحة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٢.

الجدول ٢
القدرة الإنتاجية

جميع أقل البلدان نموا		أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا		أقل البلدان الأفريقية نموا		
٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
						حصة الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات في القيمة المضافة
٩,٥	٩,٩	١٥,١	١٤,١	٦,٩	٧,٤	حصة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٤,٦	٢٦,٠	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٥,٥	٢٨,١	حصة الزراعة في القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٤٣,٥	٤٣,٩	٥٠,٩	٤٩,٢	٤٠,١	٤٠,٨	حصة الخدمات في القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٤,١	٢٢,٠	٢٦,١	٢٢,٨	٢٣,٢	٢١,٥	إجمالي تكوين رأس المال (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	
						الربط الإلكتروني
٦,٨	٥,٨	٦,٧	٥,٤	٦,٨	٦,٠	مستخدمو الإنترنت (لكل مائة نسمة)
٤٨,٢	٤١,٩	٥٦,٣	٤٧,٦	٤٣,٣	٣٨,٦	اشتراكات الهاتف المحمول - الخليوي (لكل مائة نسمة)

جميع أقل البلدان نموا		أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا		أقل البلدان الأفريقية نموا		
٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
٧,٩	٧,٤	٦,٠	٥,٩	٨,٧	٨,٠	مؤشر الربط بخطوط النقل البحري
٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	
الطاقة						
٣١,٥	٢٣,٦	٥٢,٨	٣٩,١	١٩,١	١٣,١	الحصول على الطاقة الكهربائية (النسبة المتوية من عدد السكان)
٦٦,١	٦٠,٩	٨٧,٨	٨٥,٣	٥٤,٤	٤٥,٠	المناطق الحضرية
١٨,١	١٠,٠	٣٩,٩	٢١,٣	٥,٣	٢,٤	المناطق الريفية
٥٥,١	٥٧,١	٣٧,١	٢٩,٤	٧٠,٩	٧٤,٩	حصة قدرة الطاقات المتجددة من القدرة الإجمالية (النسبة المتوية)
٢٧,٣		٦٥,٧		٦,٣		تغير نصيب الفرد من مجموع السعة المركبة لتوليد الطاقة

المصدر: البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية ((<http://databank.worldbank.org/data/home.aspx>)؛ والاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير الاتصالات العالمية/تقرير تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقاعدة البيانات وتقديرات البنك الدولي؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض النقل البحري لعام ٢٠١٠؛ والطاقة المستدامة للجميع: إطار التتبع العالمي (<http://www.se4all.org/tracking-progress>).

الجدول ٣

الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

جميع أقل البلدان نموا		أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا		أقل البلدان الأفريقية نموا		
٢٠١٢/٢٠٠٩	٢٠٠٨/٢٠٠٦	٢٠١٢/٢٠٠٩	٢٠٠٨/٢٠٠٦	٢٠١٢/٢٠٠٩	٢٠٠٨/٢٠٠٦	
٢٥,٣	٢٩,٢	٣٤,٩	٣٩,٨	١٩,٤	٢١,٨	معدل انتشار سوء التغذية (النسبة المتوية من الأطفال دون سن الخامسة)
٤٠,٣	٤٢,٦	٤١,٢	٤٣,٩	٣٩,٨	٤١,٨	الوزن مقابل العمر
٢٠٠٩/٢٠٠٦		٢٠٠٩/٢٠٠٦		٢٠٠٩/٢٠٠٦		الطول بالنسبة للعمر (وقف النمو)
٤,٢		١٣,٦		١,١		الأراضي المروية الزراعية (النسبة المتوية من مجموع الأراضي الزراعية)
٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠-٢٠٠١	
٠,١-	١,١-	٢,٤-	٢,٣-	٠,٩	٠,٦-	حصة الزراعة في القيمة المضافة، الفارق بالنسبة المتوية

المصدر: منظمة الصحة العالمية، قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بنمو الأطفال وسوء التغذية (<http://www.who.int/nutgrowthdb/en>)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (<http://www.fao.org/statistics/en>)؛ وبيانات الحسابات القومية الصادرة عن البنك الدولي (<http://databank.worldbank.org/data/home.aspx>).

ملاحظة: فيما يخص حصة الزراعة في القيمة المضافة، تشير العلامة السلبية إلى ان الحصة في القيمة المضافة قد انخفضت.

الجدول ٤

التجارة والسلع الأساسية

صادرات السلع الأولية، النسبة المئوية من مجموع الصادرات				النسبة المئوية للصادرات في مجموع الصادرات العالمية				
٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠١	
٩٤	٩٣	٩٣	٨٩	٠,٧٩٤٦	٠,٦٩١٠	٠,٥٠٤٦	٠,٣١٣٩	أقل البلدان الأفريقية نموا
٤٠	٤٣	٤٤	٣٩	٠,٣٠٨١	٠,٣٠٧٧	٠,٢٣١٢	٠,٢٣٤١	أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا
٧٩	٧٧	٧٧	٦٧	١,١٠٧٢	١,٠٠٢٥	٠,٧٤٠٣	٠,٥٥٢٥	جميع أقل البلدان نموا

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (http://unctadstat.unctad.org).

الجدول ٥

التنمية البشرية

جميع أقل البلدان نموا		أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا		أقل البلدان الأفريقية نموا		
٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٠	
التعليم						
٨١	٧٨	٩١	٨٨	٨٠	٧٧	صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (النسبة المئوية)
٤٣	٤٧	٣٧	٣٩	٤٦	٥١	نسبة عدد التلاميذ إلى عدد المعلمين في التعليم الابتدائي
٣٨	٣٧	٤٧	٤٦	٢٢	٢٠	صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي (النسبة المئوية)
٢٩	٣٠	٢٤	٢٧	٣١	٣٣	نسبة عدد التلاميذ إلى عدد المعلمين في التعليم الثانوي
٩	٧	١٢	١٣	٦	٥	إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (النسبة المئوية)
آخر الأرقام*	٢٠٠٥	آخر الأرقام*	٢٠٠٥	آخر الأرقام*	٢٠٠٥	
السكان والرعاية الصحية الأولية						
٨٥	١١٥	٥٤	٧٦	٩٥	١٣٠	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (الوفيات لكل ألف مولود حي)
٥٨	٧٤	٤٢	٥٧	٦٣	٨١	معدل وفيات الرضع (الوفيات لكل ألف مولود حي)
٤٣٣	٥٤١	٢٦٤	٣٦٨	٤٩٣	٦١١	معدل وفيات الأمومة (الوفيات لكل ١٠٠ ألف مولود)

جميع أقل البلدان نموا		أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا		أقل البلدان الأفريقية نموا	
٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٠
معدل انتشار وسائل منع الحمل (النسبة المئوية من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما)					
٣١		٤٦		٢٠	
معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (النسبة المئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما)					
٢,٠	٢,٣	٠,٢	٠,٣	٣,٣	٣,٨
٢٠١٢/٢٠١٠	٢٠٠٢/٢٠٠٠	٢٠١٢/٢٠١٠	٢٠٠٢/٢٠٠٠	٢٠١٢/٢٠١٠	٢٠٠٢/٢٠٠٠
النهوض بالشباب					
معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما)					
٨١	٧٣	٨٣	٧٢	٧٨	٧٤
الإناث (النسبة المئوية من السكان الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاما)					
٨٠	٦٨	٨٣	٦٨	٧٥	٦٩
٢٠١١	٢٠٠٥	٢٠١١	٢٠٠٥	٢٠١١	٢٠٠٥
المأوى والمياه والصرف الصحي					
النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون مصادر مياه الشرب المحسنة					
٦٥	٦٠	٧٨	٧٣	٥٧	٥٢
المناطق الحضرية					
٨٣	٨١	٨٦	٨٣	٨٢	٨٠
المناطق الريفية					
٥٨	٥٣	٧٥	٦٩	٤٧	٤٢
النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة					
٣٦	٣٣	٥٣	٤٧	٢٧	٢٣
المناطق الحضرية					
٤٩	٤٧	٦٥	٦٢	٤٠	٣٨
المناطق الريفية					
٣١	٢٧	٤٩	٤٣	٢١	١٧
آخر الأرقام**	٢٠٠٥	آخر الأرقام**	٢٠٠٥	آخر الأرقام**	٢٠٠٥
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة					
النسبة المئوية للمقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء					
١٩	١٤	١٣	٧	٢٢	١٦
نسبة الإناث في التعليم الابتدائي					
٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
نسبة الإناث في التعليم الثانوي					
٤٦	٤٥	٤٩	٤٨	٤٤	٤٢
نسبة الإناث في التعليم العالي					
٣٥	٣٩	٣٥	٣٦	٣٥	٤٠

* يعود تاريخ آخر الأرقام المتعلقة بوفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات الرضع ومعدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية إلى عام ٢٠١٢. فيما يعود تاريخ أرقام وفيات الأمومة إلى عام ٢٠١٠. وتمثل أرقام معدلات انتشار وسائل منع الحمل متوسط البيانات المبلغ عنها في الفترة ٢٠٠١-٢٠١١.

** يعود تاريخ آخر الأرقام المتعلقة بالمقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء إلى عام ٢٠١٣. أما أحدث الأرقام المتعلقة بالنسبة المئوية للإناث في التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي فيعود تاريخها إلى الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

المصدر: معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (<http://www.uis.unesco.org>)؛ وفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأطفال (<http://www.childmortality.org>)؛ وفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتقدير وفيات الأمومة، (<http://www.maternalmortalitydata.org>)؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (<http://databank.worldbank.org>)؛ وتقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (<http://www.unaids.org/en/dataanalysis/datatools/aidsinfo>)؛ والاتحاد البرلماني الدولي (www.ipu.org)؛ وبرنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإمدادات المياه والصرف الصحي (<http://www.wssinfo.org>).

الجدول ٦

الأزمات المتعددة والتحديات المستجدة

جميع أقل البلدان نموا	أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا		أقل البلدان الأفريقية نموا		٢٠١٠	
	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٠		
٦٣,٧	٥٤,٦	٧٧,٤	٦٦,٨	٥٥,٦	٤٦,٩	مجموع الاحتياطات (النسبة المئوية من الدين الخارجي)
٤,٢	٤,٣	٣,٩	٤,٧	٤,٤	٤,٠	مجموع خدمة الدين (النسبة المئوية من الصادرات من السلع والخدمات والدخل)
١١,٤	١٠,٨	١٦,٦	١٥,٢	١٠,٣	٩,٨	مجموع خدمة الدين (النسبة المئوية من النفقات الحكومية)

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات (<http://www.imf.org/external/data.htm>)؛ والبنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية (<http://databank.worldbank.org>).

الجدول ٧

تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وبناء القدرات

الإيرادات الحكومية، باستثناء الهبات (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)			إجمالي الادخار المحلي (النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)			
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠-٢٠١١	
١٣,٨	١٢,٧	١٢,٣	١٧,١	١٩,٢	١٦,٣	أقل البلدان الأفريقية نموا
١٢,٤	١١,٨	١٠,٦	١٣,٠	١٢,٢	١٢,٥	أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا
١٢,٨	١٢,١	١١,١	١٥,١	١٥,٩	١٤,٥	جميع أقل البلدان نموا

المصدر: البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية (<http://databank.worldbank.org>)؛ وصندوق النقد الدولي، حولية الإحصاءات المالية الحكومية، وملفات البيانات (<http://www.imf.org/external/data.htm>).

المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أقل البلدان نموا

صافي المدفوعات									
٢٠١٢			٢٠١١			٢٠٠٢-٢٠٠١			
النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهة المانحة	النسبة المئوية من إجمالي مدفوعات الجهة المانحة	المبلغ بملايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهة المانحة	النسبة المئوية من إجمالي مدفوعات الجهة المانحة	المبلغ بملايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهة المانحة	النسبة المئوية من إجمالي مدفوعات الجهة المانحة	المبلغ بملايين دولارات الولايات المتحدة	
٠,١١	٣٠	١ ٦٣٩	٠,٠٩	٢٨	١ ٣٧٣	٠,٠٦	٢٦	٢٣٨	أستراليا
٠,٠٦	٢٢	٢٤٤	٠,٠٧	٢٧	٢٩٦	٠,٠٨	٢٨	١٦٠	النمسا
٠,١٤	٣٠	٧٠٤	٠,٢٠	٣٨	١ ٠٦٤	٠,١٤	٣٦	٣٤٩	بلجيكا
٠,١١	٣٤	١ ٩٤٥	٠,١١	٣٦	١ ٩٤٣	٠,٠٥	٢٠	٣٥٩	كندا
٠,٠٣	٢٧	٥٩	٠,٠٣	٢٥	٦٣	٠,٠١	١٧	٦	الجمهورية التشيكية
٠,٣١	٣٧	١ ٠٠٤	٠,٣٢	٣٧	١ ٠٩٠	٠,٣٥	٣٥	٥٧١	الدانمرك
٠,١٨	٣٤	٤٤٥	٠,١٧	٣٣	٤٦١	٠,١١	٣٤	١٤٤	فنلندا
٠,١٠	٢١	٢ ٥٣٣	٠,١٣	٢٨	٣ ٦١٦	٠,١١	٣٢	١ ٥٥٨	فرنسا
٠,١١	٢٨	٣ ٦٧٨	٠,١٠	٢٦	٣ ٦٧٥	٠,٠٧	٢٦	١ ٣٦٤	ألمانيا
٠,٠٢	١٥	٥٠	٠,٠٢	١٦	٦٧	٠,٠٤	١٩	٤٥	اليونان
٠,١٠	٤٥	١٢	٠,١٠	٤٥	١٢	٠,٠٦	٤٠	٥	أيسلندا
٠,٢٤	٥٢	٤١٨	٠,٢٧	٥٢	٤٧٩	٠,٢٠	٥٥	١٨٩	أيرلندا
٠,٠٤	٢٦	٧٠١	٠,٠٧	٣٥	١ ٥٢١	٠,٠٨	٤٥	٨٨٥	إيطاليا
٠,٠٨	٤٤	٤ ٦٤٠	٠,٠٧	٣٨	٤ ١١٥	٠,٠٥	٢٢	٢ ٠٥٨	اليابان
٠,٠٥	٣٦	٥٧٩	٠,٠٤	٣٦	٤٧٤	٠,٠١	٢٣	٦٣	كوريا
٠,٣٧	٣٧	١٤٦	٠,٣٦	٣٧	١٥٢	٠,٢٦	٣٤	٤٨	لكسمبرغ
٠,١٥	٢١	١ ١٦٦	٠,١٧	٢٣	١ ٤٥٧	٠,٢٨	٣٤	١ ١١٩	هولندا
٠,٠٩	٣٢	١٤٤	٠,٠٨	٢٩	١٢٣	٠,٠٧	٢٨	٣٣	نيوزيلندا
٠,٢٧	٢٩	١ ٣٨٢	٠,٣١	٣٢	١ ٥٢٤	٠,٣٢	٣٨	٥٧٥	النرويج
٠,٠٢	١٨	٧٨	٠,٠٢	٢١	٨٧	٠,٠١	٥٨	١٤	بولندا
٠,٠٩	٣٠	١٧٧	٠,١٥	٤٩	٣٤٥	٠,١٥	٥٩	١٧٤	البرتغال
٠,٠٢	١٩	١٥	٠,٠٢	٢٠	١٧	٠,٠٠	٨	١	الجمهورية السلوفاكية
٠,٠٤	٢٤	٤٨٣	٠,٠٧	٢٦	١ ٠٧٥	٠,٠٥	١٧	٣٠٠	إسبانيا

صافي المدفوعات

٢٠١٢		٢٠١١		٢٠٠٢-٢٠٠١					
النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهة المانحة	النسبة المئوية من إجمالي مدفوعات الجهة المانحة	المبلغ بملايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهة المانحة	النسبة المئوية من إجمالي مدفوعات الجهة المانحة	المبلغ بملايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهة المانحة	النسبة المئوية من إجمالي مدفوعات الجهة المانحة		
٠,٢٩	٢٩	١٥٤٢	٠,٣٥	٣٥	١٩٣٩	٠,٢٥	٣١	٥٧٠	السويد
٠,١١	٢٣	٧١٠	٠,١٢	٢٦	٧٩٨	٠,٠٩	٢٩	٢٦٧	سويسرا
٠,١٩	٣٣	٤٦١٥	٠,٢١	٣٨	٥١٩٥	٠,١٠	٣٢	١٥٣٤	المملكة المتحدة
٠,٠٧	٣٧	١١٤١٩	٠,٠٨	٣٨	١١٧٨٦	٠,٠٣	٢١	٢٦٣٨	الولايات المتحدة
٠,٠٩	٣٢	٤٠٥٢٧	٠,١٠	٣٣	٤٤٧٤٦	٠,٠٦	٢٧	١٥٢٦٨	المجموع

ملاحظة: تشمل التدفقات المتعددة الأطراف المفترضة، أي بالأخذ في الاعتبار التبرعات من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، محسوبة باستخدام التوزيع الجغرافي للمدفوعات المتعددة الأطراف عن السنة المشار إليها.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إحصاءات المعونة (<http://www.oecd.org/dac/stats>).

الجدول ٩

الدين الخارجي والإعفاء من الدين

الإعفاء من الدين أو خفضه، المبالغ التراكمية منذ عام ٢٠٠٢ (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	رصيد الدين الخارجي (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)		رصيد الدين الخارجي، الفارق بالنقاط المئوية		
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	
-٢٤		صفر	٣٠	٣٠	أقل البلدان الأفريقية نموا
-٢		صفر	٢٥	٢٦	أقل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ نموا
-١٧		صفر	٢٨	٢٨	جميع أقل البلدان نموا

المصدر: البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية (<http://databank.worldbank.org>).